الالتزام بمتطلبات اتفاقية بازل III في البنوك التجارية المصرية

إعـــداد

الأستاذ/ شريف محمد محمد عبد الغنى
ماجستير ادارة الأعمال

الدكتورة/ رانيا أحمد أبو جليل
مدرس الدراسات البيئة والاقتصادية

ملخص البحث

يهدف البحث إلى قياس مدى التزام البنوك التجارية للقواعد و اللوائح التنظيمية بمتطلبات بازل III بإستخدام نسبتى كفاية رأس المال والسيولة من ناحية ، و تحليل أثر ذلك على الأداء المالى للبنوك التجارية المصرية من ناحية أخرى ، وذلك بدراسة العلاقة بين كلاً من نسبتى كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio (CAR) ونسب السيولة الجديدة المتمثلة فى نسبتين إحدهما فى الأجل القصير وتُسمى بنسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio(LCR) والثانية فى الأجل الطويل وتُسمى بنسبة صافى التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio(NSFR) على الأداء المالى للبنوك التجارية المصرية المُقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية Return On Equity (ROE) . **وتحقيقاً لهذا الهدف** ؛ فقد قام الباحث باستقراء العديد من الدراسات المالية و المصرفية السابقة المتعلقة بالبحث، و قام بإختبار فروض البحث وتم جمع البيانات الفعلية من التقارير المالية للبنوك المقيدة فى البورصة المصرية لفترة خمسة عشر ربع من البيانات الربع سنوية من عام ٢٠١٧م إلى عام ٢٠٢١م من عينة مكونة من ثلاثة بنوك تجارية تقليدية من البنوك المقيدة فى البورصة المصرية ، وذلك بإستخدام بعض الأساليب والإختبارات الإحصائية مثل اسلوب السلاسل الزمنية Time Series ، ثم تم استخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Squares Method (OLS) لتحليل الإنحدار Regression Analysis لمتغيرات البحث، واخيراً اختبار Granger Causality Test لتحليل العلاقة السببية بين المتغيرات. **وتشير نتائج الدراسة** إلى وجود تأثير إيجابى ومعنوى لكل من نسبة كفاية رأس المال المصرفى (CAR)، نسبة صافى التمويل المستقر (NSFR) على الأداء المالى للبنوك التجارية المصرية ، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سلبى و غير معنوى لنسبة تغطية السيولة (LCR) على الأداء المالى للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة ،كما أظهرت النتائج أن البنوك التجارية المصرية محل الدراسة تحتفظ بنسبة كفاية رأس مال مصرفى فى المتوسط أكبر من المُقررة وفقاً لبازل III، كذلك تجاوزت نسب السيولة الجديدة للبنوك محل الدراسة فى المتوسط عن النسب التى أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) ممايعكس قوة السياسات المُتشددة من قبل البنك المركزى المصرى لتحقيق الإلتزام بمتطلبات بازل III للبنوك التجارية المصرية محل الدراسة. **وتوصلت الدراسة** إلى ضرورة تأكد البنوك المركزية من إمتلاك البنوك التجارية لعملية شاملة لإدارة المخاطر من خلال مجلس إدارة فعال للتعرف على جميع المخاطر المالية والتحكم فيها أو التخفيف منها فى الوقت المناسب ، و تقييم مدى كفاية راس المال والسيولة الجديدة وفقاً للقواعد و اللوائح التنظيمية، كما يوصى البحث بقيام البنوك بوضع خطة طوارىء مُصدق عليها يتم الإستعانة بها فى حالة تعرض البنك لتراجع مفاجىء وطارىء فى مستوى السيولة لديه، حيث تتضمن الخطة وضع سياسات واجراءات فعالة، على أن يتم تحديثها أول بأول للتاكد من فعاليتها.

الكلمات المفتاحية: متطلبات بازل III ، نسبة كفاية رأس المال (CAR)، نسبة صافى التمويل المستقر (NSFR)، نسبة تغطية السيولة (LCR)، معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS).

١ـ مقدمة

شهدت المؤسسات المالية و المصرفية إهتمام متزايد على الصعيد الدولى منذ بداية الأزمة المالية العالمية Global Financial Crisis (GFC) التى عصفت الأسواق المالية عام ٢٠٠٨ م (صندوق النقد الدولىIMF، بنك التسويات الدولية BIS)، و كان للأزمة تأثير هائل على إستقرار النظام المصرفى، و أدت إلى تغيرات فجائية فى نوعية الأصول و قيمتها التى نتج عنها عدم كفاية رأس المال، و عدم الأستقرار المالى فى البنوك، نتيجة للتعرض المُفرط للمخاطر(Thi Ngoc et al.,2020) ، كما واجه القطاع المصرفي أزمات محلية فى عام ٢٠١١ م، و أخيراً التداعيات المرتبطة بانتشار جائحة كورونا (Covid-19) عام ٢٠١٩، إلا أن القطاع استطاع بإقتدار التعامل معها جميعاً وامتصاص تداعياتها بفضل التهيئة المستمرة للقطاع من خلال بناء القواعد الرأسمالية وتدعيمها بصورة مستمرة، والحفاظ على مستويات السيولة بفضل الإدارة الرشيدة للبنك المركزي والرقابة اللصيقة على البنوك والتوجيه المستمر لها والتعامل مع كافة المستجدات والأحداث التي من شانها التأثير على القطاع، واتخاذ ما يلزم من إجراءات وفى أوقات مبكرة من شانها التخفيف من التداعيات، والحفاظ على قوة ومتانة وسيولة القطاع للتخفيف من الأثار السلبية التي قد تسببها الأزمات والحد من إنعكاسها على الأنشطة الإقتصادية ومعدلات النمو المستهدفة، ويتوقع أن يظل القطاع المصرفي بنفس القوة والمتانة والقدرة على مواجهة الأزمات واستمرار دعمه ومساندته لمختلف القطاعات الإقتصادية (البنك المركزى المصرى، ٢٠١٩).

إن مسئولى السلطات النقدية و المُنظمين فى الدول العشرين الكبرى (G20)، أصبح من الضرورى لهم الإهتمام بإدارة المخاطر المصرفية لدى المؤسسات المالية و المصرفية، التى تتبنى تسارع خطى العولمة الإقتصادية و المالية و تشجيعها، حيث يتم ذلك من خلال إستحداث أدوات مالية جديده وإنفتاح الأسواق المالية علي بعضها في الدول المختلفة بصورة غير مسبقة، حدة المنافسة، والتطور التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، و لمسايرة هذا التطور و المخاطر المرتبطه به، كان لابد من تأكيد أهمية إدارة المخاطر المصرفية بطريقة سليمة وأكثر فعالية، و ذلك لمواجهة أى صدمات أو أزمات مصرفية تحدث فى المستقبل (BIS,2015). وعلي الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن هناك بعض الأزمات التي شهدها القطاع المالي سواء في الدول النامية أو المتقدمة، أدت إلي التأثير السلبي علي إقتصاديات تلك الدول،هذا وقد نلاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية وإقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسماً مشتركاً فيها (نجار،٢٠١٣).

ومن هنا، أطلقت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) Basel Committee on Banking Supervision فى نوفمبر عام ٢٠١٠م، حزمة من اللوائح، والتدابير المتفق عليها دولياً، ومجموعة من الإصلاحات و التعديلات التنظيمية العالمية على إتفاقية بازلII، و التى سُميت بإتفاقية بازل III، وكان الهدف الرئيسى من هذه الإصلاحات هى تعزيز تنظيم القطاع المصرفى لتحقيق السلامة و الإستقرار المالى، الإشراف، و إدارة المخاطر، و أيضاً لمنع أية إنهيارات أو إضطرابات محتملة فى الأسواق المالية، و قد سعت اللجنة الإشرافية التابعة لإتفاقية بازل III بتطبيق مقررات بازل للرقابة المصرفية خاصة المعايير الكمية والنوعية لإدارة المخاطر(Thi Ngoc et al.,2020; BCBS, 2010; BIS, 2019).

وبشكل عام، سعت السلطات النقدية نحو تطبيق إتفاقية بازلIII من خلال الإشراف على البنوك المركزية العاملة و الهيئات الرقابية الخاصة ووزارة المالية فى العديد من بلدان تلك الدول (انجلترا – امريكا – فرنسا – ألمانيا) فهى بمثابة حجر الأساس للرقابة الفعالة، للتأكيد على سلامة المراكز المالية لها إلى جانب إلتزام البنوك بالمعايير الرقابية لها وتقييم أدائهاً (Kentaro , 2015)، ومن بين هذه المعايير، المعايير الكمية، معيار الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio(CAR)، من خلال تعزيز متطلباته فيما يتعلق بنوعية و كمية رأس المال الذى يجب على البنوك الإحتفاظ بها من أجل إستيعاب و إمتصاص الخسائر لتفادى أية إضطرابات أو إختلالات تحدث فى الأزمات القادمة، و أيضاً يؤكد الحاجة إلى وضع معيار لنسب السيولة الجديدة المُستحدثة المُتمثلة فى نسبة صافى التمويل المستقر (NSFR) Net Stable Funding Ratio، نسبة تغطية السيولة (LCR) Liquidity Coverage Ratio، و ذلك لتعزيز الإفصاح و الشفافية، والتعرف على كيفية قياسها و الرقابة عليها، و أخيراً الحاجة إلى تحسين مكونات معيار نسبة الرافعة المالية Leverage(LR).أما عن المعايير النوعية ومنها- حسن أداء

البنوك وضمان أموال المودعين مثل: قواعد الحوكمة، وكفاءة نظم المعلومات، ومعايير اللياقة والملاءمة بالنسبة لمسئولى ومديرى القطاعات الرئيسية بالبنوك، لذا تُعتبر إتفاقية بازل III بها نظاماً مالياً أمناً بعد تنفيذ اللوائح الجديدة فى بيئة أكثر تحدياً للحفاظ على السلامة و الأستقرار المالى للبنوك. (البنك المركزى المصرى، ٢٠١٦) (BIS,2013; BCBS,2010).

وبناء على ماسبق، تظهر أهمية التعرف على مظاهر الأزمة المالية العالمية وتوابعها، للتعرف على الدور الذي لعبته فى المؤسسات المالية و المصرفية، و ذلك لمساعدة القطاع المصرفى على وضع حلول إبتكارية لمواجهة الأزمة، و تبنى العديد من الأليات للتحوط ضد حدوث أزمات فى المستقبل لذلك كان من الضرورى التعرف على إلتزام البنوك التجارية بمتطلبات بازل، خاصة نسبة كفاية رأس المال، و نسب السيولة الجديدة (Pollick et al., 2016)

٢- دوافع ومشكلة البحث:

تعرض العالم فى الأونة الأخيرة لأزمة مالية توصف بأنها أسوأ الأزمات التى مر بها الإقتصاد العالمى، جاءت بدايتها كأزمة مصرفية ومالية. كما شهدت الأسواق المالية العالمية منذ حدوث الأزمة فى ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨، ففى هذا اليوم، تم الإعلان عن إفلاس (بنك ليمان برازر) ليكون أكبر ثانى بنك إستثمارى فى لولايات المتحدة الأمريكية بعد (بنك ميريل لينش). كما أيضاً نتج عن حدوث الأزمة إفلاس أكبر بنك أمريكى (بنك فرانكلين الوطنى)، وحدوث أزمة الديون الدولية إلى تنبيه محافظى البنوك المركزية للدول العشرة (G20) على ضرورة وضع حزمة من اللوائح و القيود الصارمة من بنك التسويات الدولية(BIS)، و ذلك لمنع أية إختلالات أو إضطرابات محتملة الحدوث فى الأسواق المالية. (Austin Murph, 2008; IMF, 2008; BIS, 2014). وإتساقاً مع ماسبق، فإن المشكلة التى تسعى الدراسة إليها لبحثها وتحليلها تتثمل فى تحديد حجم الفجوة بين ماهو مطبق فى البنوك التجارية المصرية وبين متطلبات بازل III الدولية، بهدف تقديم التوصيات أو المقترحات الملائمة لحل مشكلة البحث، ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث فى التساؤل التالى

هل تلتزم البنوك التجارية المصرية بتطبيق متطلبات بازل III؟ وكيف يمكن قياسها؟ " وما أثرها على الأداء المالى للقطاع المصرفى المصرى؟

٣- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى محاولة الإجابة عن تساؤل البحث والذي يمكن صياغته فى الأهداف التالية:

- قياس مدى التزام البنوك التجارية المصرية لتطبيق متطلبات بازل III من خلال مقارنة نسب البنوك التجارية المصرية عينة البحث بنسب اتفاقية بازل الدولية.
- تأثير نسبة كفاية رأس المال (CAR) على الأداء المالى المُقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE).
- تأثير نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) على الأداء المالى المُقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE).
- تأثير نسبة تغطية السيولة (LCR) على الأداء المالى المُقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE).

4 - أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية البحث فى جانبين أحدهما أكاديمى والأخر تطبيقى، كالأتى:

٤-١ الأهمية الأكاديمية

يشتق البحث أهميته الأكاديمية من العوامل التالية:

- أصبح تطبيق مقررات بازل III بالبنوك التجارية المصرية، موضوعاً هاماً و حيوياً، حيث لفت أنظار الباحثين فى الأونة الأخيرة، و ذلك نتيجة للأزمة المالية العالمية التى عصفت بإقتصاديات الدول الصناعية الكبرى فى نهاية العقد الماضى، و مماسبقها من فضائح مالية شهدتها كبرى الشركات والمؤسسات المالية و المصرفية فى العالم، مما أدى إلى تركيز الأنتباه من خلال التعرف على مدى إلتزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق متطلبات و مقررات بازل III الرقابية، و لهذا تزايد الإهتمام

بهذه الدراسة بهدف عدم تعرض المؤسسات المالية و المصرفية للمخاطر النظامية، وتحديد الخسارة غير المتوقعة، و بالتالى تحديد رأس المال الكافى، لضـــمان القدرة على الإســـتمرار والبقاء فى ظل حدوث الأزمات، ومتطلبات السيولة الجديدة.

- تسعى الدراسة إلى تحقيق بعض الإسهامات على المستوى العلمى من خلال التعرف بشكل أكثر تعمقاً عن مدى إلتزام البنوك التجارية بمتطلبات بازل III بعد أن وضـــع محافظى البنوك المركزية حزمة من اللوائح والتنظيمات تطبيقاً لمقررات بازل III وذلك بعد الأزمة المالية العالمية، فى محاولة لبناء مجال بحثي يُضاف إلى الكتابات العربية فى هذا المجال الحديث سواء فى المراجع أو الأبحاث.

٤-٢ الأهمية التطبيقية

إن الجدوى التطبيقية لهذا البحث يتلخص أهميته فى العوامل التالية:

- إتفاقية بازل III الدولية أدخلت مفهومين جديدين على معيار بازل II، أولاً: تعديل مكونات رأس المال التنظيمى لتشـــمل أدوات أكثر أســـتقراراً (الشـــريحة الأولى للأســـهم العادية) (Tier 1)، و إلغاء بعض مكونات رأس المال التنظيمى (مثل إلغاء الشـــريحة الثالثة من رأس المال)، ثانياً: أدخل معيار خاص بالسيولة للتأكد من أن البنوك تملك أصول يمكن أن تسيلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقراراً.
- التعرف على البنوك التجارية المصرية المقيدة فى البورصة المصرية الأكثر إلتزاماً بمعايير اتفاقية بازل الدولية وذلك من خلال التعرف على مكونات نســـبة كفاية رأس المال، و كيف يمكن قياســـها، و كذلك التعرف على مكونات نسب السيولة الجديدة المتمثلة فى نسبة صافى التمويل المستقر (NSFR)، و نسبة تغطية السيولة (LCR) إلتزامها بالوفاء بمتطلبات السيولة، وذلك من خلال الميزانيات العمومية المجمعة للبنوك و سيتم استخدامها فى التحليل المالى (الشق المالى من الدراسة التطبيقية).

٥- الإطار المفاهيمى والدراسات السابقة واشتقاق الفروض:

٥-١ الإطار المفاهيمى:

٥-١-١ لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) The Basel Committee on Banking Supervision:

لجنة بازل - التي سميت في البداية بلجنة اللوائح المصرفية والممارسات الإشرافية - أنشأها محافظو البنوك المركزية لمجموعة البلدان العشرة (G-10): (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، وبريطانيا بالإضافة إلى أمريكا ولوكسمبورغ) في نهاية عام ١٩٧٤ في أعقاب اضطرابات خطيرة في العملات الدولية والأسواق المصرفية، تعتبر لجنة بازل الواضع الأول للقواعد الإحترازية الخاصة بالرقابة المصرفية، و تتكون من (45) عضواً من البنوك المركزية و المراقبين المصرفيين من مختلف الدول، و قد إجتمعت مجموعة الدول الصناعية العشر فى نهاية عام م١٩٧٤، و تضم فى عضويتها محافظى البنوك المركزية تحت إشراف بنك التسويات الدولية (BIS) Bank for International Settlements بمدينة بازل بسويسرا. وثيقة بازل أو لجنة " كوك" (Cooke) نسبة لأسم محافظ بنك إنجلترا المركزى، تُعتبر أول وثيقة دولية تُنظم العمل الرقابى على البنوك المحلية و الدولية ، و الأعضاء المؤسسين لها هم بنك التسويات الدولى (المشرف الرئيسى)، صندوق النقد الدولى، البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر، كان الغرض من تأسيس اللجنة هو تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، و ازدياد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، بالإضافة إلى المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية و الأوربية بسبب نقص رؤوس أموال هذه البنوك، أنبثق عن هذا الإجتماع تشكيل " لجنة التنظيمات و الإشراف و الرقابة المصرفية على الممارسات العملية ". (BCBS, 2016).

كما تسعى لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تحقيق مجموعة من الأنشطة التنظيمية والرقابية و هى تبادل المعلومات حول التطورات فى القطاع المصرفى والأسواق المالية للمساعدة فى تحديد المخاطر الحالية أو الناشئة للنظام المالى العالمى؛ العمل على تعزيز التفاهم المشترك و تحسين التعاون عبر الحدود؛ تقوم بوضع و تعزيز المعايير العالمية لتنظيم البنوك المركزية و الإشراف عليها فضلاً عن المبادىء و التشريعات ؛ وأيضاً معالجة الثغرات التنظيمية والإشرافية التى تُشكل مخاطر على الإستقرار المالى؛ و كذلك رصد ومتابعة تنفيذ معايير اللجنة فى البلدان الأعضاء و خارجها بهدف ضمان تنفيذها فى الوقت المناسب والمساهمة فى تكافؤ

الفرص بين البنوك النشطة دولياً؛ وأخيراً التنسيق والتعاون مع واضعى المعايير فى القطاع المالى والهيئات الدولية ولاسيما التى تشارك فى تعزيز الإستقرار المالى والمصرفى. (BCBS, 2019)

٥-١-٢ بنك التسويات الدولية Bank for International Settlements (BIS):

هى مؤسسة مالية دولية تأسست في عام ١٩٣٠، وهى مملوكة لعدد (63) بنكًا مركزيًا يمثلون دولًا من جميع أنحاء العالم تمثل معًا حوالي ٩٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. يقع مقرها الرئيسي في بازل، سويسرا ولديها مكتبان تمثيليان: في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومكسيكو سيتي، بالإضافة إلى مراكز الابتكار حول العالم، و تتمثل مهمتها فى تدعيم البنوك المركزية سعياً لتحقيق الإستقرار المالي و المصرفى من خلال التعاون الدولي، والعمل كبنك للبنوك المركزية، مما يهدف ذلك إلى تعزيز الإستقرار المالى العالمى، حيث يوفر بنك التسويات الدولية العديد من الخدمات إلى البنوك المركزية كما هو موضح فى الجدول رقم (١-١) ، و يواصل مهمته من خلال الأتى: **(BIS.2021**

جدول (١-١) المهام والخدمات الرئيسية التى يقوم بها بنك التسويات الدولية

(١)	تعزيز النقاش وتسهيل **التعاون بين البنوك المركزية**، حيث يمكنهم تبادل المعلومات، وصياغة تفاهم مشترك واتخاذ قرار بشأن الإجراءات المشتركة، والذي يدعم البنوك المركزية والسلطات المالية الأخرى في تنفيذ المعايير التنظيمية العالمية والممارسات الرقابية السليمة.
(٢)	يرتبط مستقبل البنوك المركزية ارتباطًا وثيقًا **بالابتكار** .سواء كان ذلك في مجال الذكاء الاصطناعي، أو البيانات الضخمة، أو التكنولوجيا المالية ،أو العملات الرقمية أو التمويل الأخضر. حيث أن الابتكار يُعطى الفرصة للاستفادة من التكنولوجيا لاستكشاف منافع عامة جديدة للبنوك المركزية وجعل النظام المالي يعمل بشكل أفضل للجميع، و حماية البنوك ضد المخاطر المرتبطة به.
(٣)	**إجراء البحوث و تحليل السياسات**، الذى يستجيب إلى القضايا المُلحة على المدى القصير، وإستكشاف موضوعات ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للبنوك المركزية و السلطات الرقابية المالية ذات الصلة بالإستقرار المالى .
(٤)	يوفر بنك التسويات الدولية (BIS) **خدمات مالية تنافسية**، فهى تُقدم القيمة للبنوك المركزية من خلال التميز فى الأداء، تسعى دائماً إلى التحسين المستمرو الإبتكار، التصرف بالنزاهة والشفافية، وأخيراً تعزيز ثقافة الشمول و الإستدامة و المسؤولية الإجتماعية.
(٥)	**العمل كطرف رئيسى** مقابل للبنوك المركزية فى معاملاتها المالية، وأيضاً العمل كوكيل أو وصىّ فيما يتعلق بالعمليات المالية الدولية.

٥-١-٣ متطلبات إتفاقية بازل III الدولية

بعد حدوث الأزمة المالية العالمية (GFC) عام ٢٠٠٨م التى تسببت فى تراجع النشاط الإقتصادى وركوده، حيث نتج عنها أزمة مصـــرفية فى كثير من البلدان، ومنها اكتشـــاف بنوك كثيرة كبير الحجم لم يكن لديها رأس مال كافٍ لدعم المخاطر التى تعرضت لها، وعدم امتلاك هذه البنوك مخزوناً كافياً من السيولة مما أدى إلى انكماشها اقتصادياً (اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٠)، لذا قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) بتعديل وتطوير اتفاقية بازل II لبناء مؤسسات مالية و مصرفية قادرة على تحمل الأزمات (BIS, 2014) ، وذلك عن طريق إصدار وثيقتين فى ديسمبر ٢٠١٠م، الأولى: الإطار الدولى للعمل الإشرافى لتعزيز مرونة البنوك والقطاعات المصـــرفية على الصـــعيد الدولى، والثانية: إطار العمل الدولى لقياس مخاطر الســـيولة، ومعاييرها وكيفية قياسها والرقابة عليها، والتى سُميت باتفاقية بازل **III**، التى ستُنفذ بالكامل فى عام ٢٠١٩م، (BCBS, 2013).

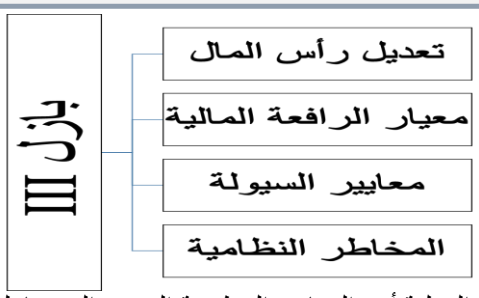

تعتبر متطلبات بازل III الدولية أحد المعايير التنظيمية الجديدة التى تناولت تعزيز كفاية رأس المال أى احتفاظ البنوك برؤوس أموال كافية تغطى المخاطر المختلفة التى تتعرض لها، ضرورة امتلاك البنوك مخزوناً كافياً من السيولة المصرفية بهدف تعزيز قدرتها التنافسية وتحصينها من الأزمات المالية المحتملة، وتعددت **أهداف** اتفاقية بازل III الدولية والتى تتمثلت فى الأتى : تعزيز قاعدة رأس المال العالمى وقواعد السيولة، وتحسين قاعدة رأس المال التنظيمى من حيث النوع والكم، وتعزيز تغطية المخاطر والحوكمة المصرفية، تعزيز الشفافية والإفصاح للحد من المخاطر وامتصاص الخسائر المؤكدة قبل حدوثها، كما تهدف اتفاقية بازل III ايضاً إلى استكمال متطلبات الأصول المرجحة بأوزان المخاطر مع نسبة الرافعة المالية (Financial Leverage)، و أخيراً تخفيض التقلبات الدورية والإقتصادية من خلال إضافة هوامش (Buffers) لمواجهة التقلبات الدورية الإقتصادية (Countercyclical Buffer)، وإضافة هامش لمواجهة المخاطر النظامية (Systemic Risk) وإضافة هامش رأس المال التحوطى (Capital Conservative Buffer) أو هامش رأس المال الأساسى للأسهم العادية لتغطية وامتصاص الخسائر متوقعة الحدوث.

٥-١-٤ محاور بازل III الدولية:

قد تكونت اتفاقية بازل III من خمسة محاور أساسية (صالح ورحال، ٢٠١٣) وهى كالآتى: **(المحور الأول): تحسين نوعية وشفافية قاعدة راس مال البنوك**، جعل إطار بازل III الشريحة الأولى- رأس المال الأساسي (Tier 1) يقتصر على رأس المال المدفوع أو المكتتب فيه، والأرباح غير القابلة للتوزيع هذا من جانب، مضافًا إليها الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، بينما الشريحة الثانية - رأس المال المساند (Tier 2) فيكون دوره قاصراً فقط على الأدوات لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع. وألغى إطار بازل III الشريحة الثالثة (Tier3) ، **(المحورالثانى): تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة** مثل: المشتقات المالية، والتوريق، الخسائر المُغطاة الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية كالأسهم والسندات وفقاً لتقلبات السوق. **(المحور الثالث): نسبة الرافعة المالية Leverage Ratio** يهدف إلى وضع حد أقصى لنسبة الديون فى النظام المصرفى، لعدم حدوث خسائر ائتمانية بسبب التركيز على الإستثمارات.**(المحور الرابع): التمويل أثناء الدورات الإقتصادية Procyclicality** اى يتم تمويل الأنشطة الإقتصادية من خلال سياسات إقراض مواكبة تجنباً إطالة المدة الزمنية للسداد فى حالة حدوث الركود الإقتصادى. وأخيراً **(المحور الخامس): المعيار العالمى للسيولة** حيث قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) بوضع معيارين دوليين لقياس السيولة المصرفية، وهما: (١) **نسبة تغطية السيولة (LCR)** التى تهدف إلى احتفاظ البنوك بقدر كافٍ من الأصول السائلة عالية الجودة لمقابلة صافى التدفقات النقدية الخارجة فى أثناء ٣٠ يوماً قادمة، وتُستخدم لقياس السيولة فى الأجل القصير (٢) **نسبة صافى التمويل المستقر (NSFR)** وهى تهدف إلى احتفاظ البنوك بمصادر تمويلية مستقرة لأنشطتها، فهى لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد.

٥-١-٥ التعديلات ولإصلاحات التى أقرتها اتفاقية بازل III الدولية:

أجرت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) مجموعة من التعديلات والإصلاحات وذلك لتعزيز قدرة رأس المال العالمى وقواعد السيولة المصرفية، ويمكن عرض هذه التعديلات فى الأتى:

- قامت اتفاقية بازل III بزيادة نسبة كفاية رأس المال المصرفى (CAR) من ٨٪ إلى 10.5% من إجمالى الأصول المُرجحة بأوزان المخاطر (RWA)، ويمكن قياس نسبة كفاية رأس المال المصرفى وفق معيار بازل III بإستخدام المعادلة الأتية:

نسبة كفاية راس المال المصرفى (٢٠١٣) =	رأس المال الأساسى + رأس المال المساند / مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	≥ 10.5%

- رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسى (Tier1) إلى إجمالى الاصول المُرجحة بأوزان المخاطر (RWA) من ٤٪ وفق معيار بازل II ليصل تدريجياً إلى 4.5% فى عام ٢٠١٣، ثم إلى 5.5% فى عام ٢٠١٤م، ليصل فى النهاية إلى 6% فى عام ٢٠١٥م، فهذا الحد الأدنى يهدف إلى امتصاص واستيعاب الخسائر محتملة الحدوث.
- كما أضافت اللجنة الرقابية وفق لمعياربازل III، رأس المال التحوطى أو مايُسمى باحتياطى المحافظة على رأس المال الأساسى للأسهم العادية Capital Conservative Buffer الذى يهدف إلى احتفاظ البنوك برأس مال يتم استخدامه لتغطية وامتصاص الخسائر المستقبلية فى حال حدوثها خلال فترات الازمات المالية والإقتصادية، و يبلغ نسبة هذا الهامش (Buffer) 2.5% من الأصول المُرجحة باوزان المخاطر (RWA) بالإضافة إلى الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسى 4.5% ، لتكون متطلباته تصل إلى 7% بحلول عام ٢٠١٩م، أى زيادة سنوياً بواقع 0.625% خلال أربع سنوات تزيد تدريجياً بدءاً من عام ٢٠١٦م، وفى حالة حدوث إنخفاض فى النسبة عن ٧٪، وعدم زيادة رأس المال البنك، ينبغى عليه زيادة نسبة الإحتجاز (الأرباح المحتجزة).
- كما أضافت اتفاقية بازل III الدولية هامش أخر، يُسمى بإحتياطى رأس المال الأساسى عالى الجودة، الذى يهدف إلى حماية البنوك من مخاطر تقلبات الدورات المالية والإقتصادية (Countercyclical Buffer)، ويتراوح نسبة هذا الهامش مابين صفر% إلى 2.5% من الأصول المُرجحة بأوزان المخاطر، ويعُتبر هذا الهامش بمثابة خط دفاع لمقابلة الخسائر فى حالة حدوث تقلبات اقتصادية مستقبلية، كما يهدف إلى التقليل من التوسعات الإئتمانية فى فترات الرواج الإقتصادى، واستخدامه فى فترات الركود الإقتصادى، حيث تقوم البنوك باحتجاز نسبة من أرباحها فى حالة إنخفاض نسبة رأس المال الأساسى عالى الجودة ضد التقلبات الدورية والإقتصادية عن 9.5%، حيث ارتبط هذا الهامش بوجود ارتفاع كبير فى الإئتمان مقارنة مع نمو الناتج المحلى الإجمالى (GDP)، والجدول التالى رقم يوضح نسب تكوين هامش أو احتياطى رأس المال الأساسى عالى الجودة ضد مخاطر تقلبات الدورات المالية والإقتصادية.

جدول نسب تكوين هامش أو احتياطى رأس المال الأساسى عالى الجودة ضد مخاطر تقلبات الدورات المالية و الإقتصادية

نسبة رأس المال الأساسى عالى الجودة للأسهم العادية	الحد الأدنى من احتياطى مقابلة التقلبات الدورية والإقتصادية (كنسبة من الأرباح)
أكبر من 4.5% إلى 5.75%	١٠٠٪
أكبر من 5.75% إلى ٧%	٨٠٪
أكبر من ٧٪ إلى 8.25%	٦٠٪
أكبر من 8.25% إلى 9.5%	٤٠٪
أكبر من 9.5%	صفر%

Source: (BCBS, 2011).

- كما اضافت لجنة بازل الدولية هامش أو احتياطى لمواجهة المخاطر النظامية (Systemic Buffer) يهدف إلى ضرورة احتفاظ البنوك كبير الحجم ذات النشاط الدولى برؤوس اموال أكبر من متطلبات الحد الأدنى، ولم يُحدد حتى الأن مقدار لهذا الهامش، فى حين تبذل لجنة بازل الدولية قصارى جهودها لتحديد مقداره أو نسبته، والمدة الزمنية للتطبيق (سعيد، ٢٠١٤) ،وإلغاء رأس المال المساند (الشريحة الثالثة Tier3)
- وأخيراً، اتفقت لجنة بازل الدولية بإضافة نسبة الرافعة المالية (Financial Leverage Ratio) غير مرجحة بالمخاطر وفق معيار بازل III، التى تهدف إلى قدرة البنوك على التوسع فى الإقراض لتصبح ٣٪

كحد أدنى، للعلاقة بين رأس المال الأساسى (الشريحة الأولى Tier1) والأصول الإجمالية بعد استبعاد الأصول غير الملموسة مثل:(الأصول الضريبية المؤجلة، شهرة المحل، براءات الإختراع) والسبب يرجع إلى ضألة راس المال، ارتفاع نسبة الرافعة المالية قبل حدوث الأزمة المالية العالمية (GFC) ، حيث تُقاس نسبة الرافعة المالية بإستخدام المعادلة الاتية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية وفق معيار بازل III} = \frac{\text{رأس المال الأساسى (الشريحة الأولى Tier 1)}}{\text{إجمالي الأصول بعد طرح الأصول غير الملموسة}} \geq ٣$$

- ويُستخلص مماسبق الجدول التالى متطلبات رأس المال والهوامش أو الإحتياطيات وفقاً لإتفاقية بازل III

متطلبات رأس المال والهوامش أو الإحتياطيات وفقاً لإتفاقية بازل III Source: (BCBS, 2011)

البيان	حقوق المساهمين	رأس المال الأساسى عالي الجودة (الشريحة الأولى)	إجمالي رأس المال (الشريحةالأولى والثانية)
الحد الأدنى	٤,٥٪	٦٪	٨٪
هامش رأس المال الأساسى للأسهم العادية أو هامش الحماية التحوطى	٢,٥٪		
هامش أو احتياطى راس المال الأساسى عالى الجودة ضد تقلبات الدورات المالية والإقتصادية	٠٪ - ٢,٥٪		
كفاية راس المال المصرفى وفق لإطار بازل III	٧٪	٨,٥٪	١٠,٥٪

- أظهرت الأزمة المالية العالمية مشاكل فى السيولة المصرفية كانت لم تؤخذ فى الحسبان أثناء فترات تطبيق إتفاقية بازل II، حيث أكتفت فقط بتحديد الحد الدنى لمتطلبات راس المال، لذلك أعتمدت لجنة بازل الدولية مقاييس للسيولة المصرفية، تُسمى بمتطلبات السيولة العالمية (Global Liquidity Requirements) نسبتين للوفاء بهذه المتطلبات، وذلك لتحقيق هدفين هما: **الهدف الأول** – تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة المصرفية فى الأجل القصير لمدة ٣٠ يوماً، عن طريق الإحتفاظ بقدر كاف من الأصول السائلة عالية الجودة يمكنها من مقابلة صافى التدفقات النقدية الخارجة فى أثناء ٣٠ يوماً قادمة فى ظل سيناريو للظروف غير المواتية، تُسمى بنسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio (LCR) ، أما **الهدف الثانى** - يتحقق من خلال نسبة صافى التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR) ، والتى تهدف إلى توفير مصادر تمويلية أكثر استقراراً لكل من أصول وانشطة البنك، حيث تشمل المصادر التمويلية للبنك: حقوق المساهمين (الملاك) والإلتزامات المُرجحة بأوزان مُحددة من قبل لجنة بازل منسوبة إلى استخدامات هذه المصادر، ويُعبر عنها بتوظيفات الأموال داخل وخارج الميزانية المُرجحة بأوزان مُحددة من قبل لجنة بازل، ويجب ألا تقل هذه النسب فى جميع الأحوال عن ١٠٠٪ (فى نهاية فترة التطبيق التدريجى)، و الجدول التالى يوضح التعريف بمتطلبات السيولة العالمية وفق لمعيار بازل III.

نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)	نسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio
هى الحد الأدنى الذي يجب أن يحتفظ به البنك من الاصول السائلة عالية الجودة للإستمرار فى مزاولة نشاطه خلال ٣٠ يوماً فى ظل ظروف صعبة مالياً	هى التى تقيس قيمة الأموال المتاحة طويلة الأجل للبنك مقارنة بالتوظيفات فى هذه الأصول، وتساعد البنك على هيكلة مصادر التمويل فى مركزه المالى.
تهدف إلى تعزيز السيولة المصرفية فى الأجل القصير.	تهدف إلى تعزيز السيولة المصرفية فى المدى المتوسط والطويل الأجل.

تأخذ فى الإعتبار التدفقات النقدية Cash Flows.	تأخذ فى الإعتبار عناصر المركز المالى.
المدى الزمنى لها ٣٠ يوماً (لمدة شهر واحد).	المدى الزمنى لها سنة واحد أو أكثر.

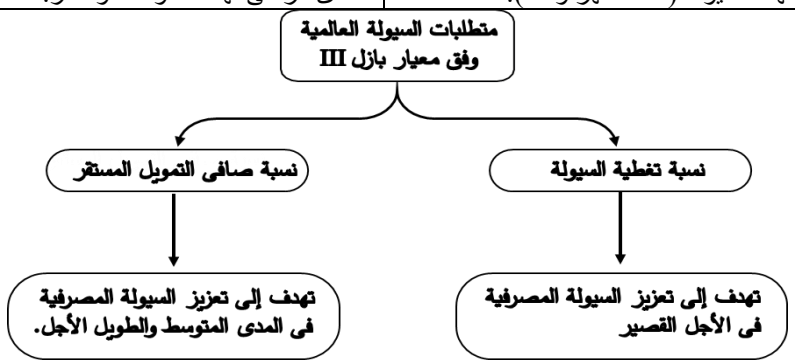

٥-١-٦ الدعائم الرئيسية لمتطلبات بازل III:

قد تكونت اتفاقية بازل III من ثلاثة دعائم رئيسية موضحة فى الجدول الأتى: (Kern Alexander, 2014

الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: وتشمل:تعديل رأس المال من خلال إضافة هامش الحماية التحوطى لرأس المال،هامش أو احتياطى راس المال الأساسى عالى الجودة ضد تقلبات الدورات المالية والإقتصادية، إضافة نسب سيولة جديدة تتمثل فى نسبتين هما نسبة تغطية السيولة (LCR)، ونسبة صافى التمويل المستقر (NSFR)، وأخيراً إضافة نسبة الرافعة المالية (LR)، ورسوم المشتقات المالية OTC، وتحسين جودة ومستوى رأس المال.

الدعامة الثانية:الرقابة والإشراف: والتى تشمل حوكمة الشركات على مستوى الشركة، إدارة المخاطر بها، الممارسات السليمة في التعويضات، الإشراف على رأس المال(ICAAP) ، ممارسة التقييم، اختبارات الضغط Stress Testing، وأخيراً تقييم المراجعة الإشرافية من خلال رأس المال والحوكمة.

الدعامة الثالثة: الإفصاح: عن طريق إدارة المخاطر المختلفة (مخاطر السوق – مخاطر الإئتمان – مخاطر التشغيل)، الإفصاح عن مكونات رأس مال التنظيمي، وأخيراً تسوية رأس المال.

٥-١-7 مراحل تنفيذ متطلبات اتفاقية بازل III:

مراحل تنفيذ مقررات اتفاقية بازل III

السنوات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسى للأسهم العادية			%3.5	%٤	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5
احتياطى أو هامش رأس المال التحوط (المحافظة على رأس المال)						%0.625	%1.25	%1.875	%2.5

الحد الادنى لرأس المال للأسهم العادية + احتياطى المحافظة على رأس المال			%3.5	٤%	%4.5	%5.125	%5.75	%6.375	%7
الحد الأدنى للشريحة الأولى من رأس المال (Tier 1)			%4.5	%5.5	%6	%6	%6	%6	%6
الحد الأدنى لإجمالى رأس المال			%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8
الحد الأدنى لإجمالى رأس المال واحتياطى المحافظة على رأس المال			%8	%8	%8	%8.625	%9.25	%9.875	%10.5
الأدوات الرأسمالية التى لم تعد مؤهلة للدخول فى رأس المال (الشريحة الأولى والثانية معاً)			البدء فى التخلص منها تدريجياً على مدار ١٠ سنوات تبدأ فى ٢٠١٣						

نسبة تغطية السيولة	فترة الاستعداد والملاحظة	تنفيذ المعيار
نسبة صافي التمويل المستقر	فترة للاستعداد والملاحظة	تنفيذ المعيار
نسبة الرافعة المالية	مراقبة الجهات الاشرافية	التشغيل والافصاح يبدأ فى ٢٠١٥\١\١	تنفيذ المعيار

٥-١-٨ مكونات نسبة كفاية رأس المال المصرفى وفق معايار بازل III (Capital Adequacy Ratio Components)

ركزت لجنة بازل على تعديل رأس المال المصرفى، وأُطلق على الجزء من راس المال برأس المال الأساسى للأسهم العادية Common Equity Capital (CET)، ويتكون راس المال التنظيمى وفق معيار بازل III من الأتى:

١- الشريحة الأولى: رأس المال الأساسى (Tier1)، والحد الأدنى له ٦٪ من الأصول المُرجحة بأوزان المخاطر (RWA)، وتتكون الشريحة الأولى ممايأتى:

A- رأس المال الأساسى للأسهم العادية (عالى الجودة) (CET1)، والحد الأدنى له 4.5% من الأصول المُرجحة بأوزان المخاطر (RWA).

B- رأس المال الأساسى الإضافى (Additional Tier1).

٢- الشريحة الثانية: رأس المال المساند أو التكميلى (Tier 2)، ويتكون من مستويين:

A- المستوى الأول: Upper Tier 1.

B- المستوى الثانى: Lower Tier 2.

وتكون نسبة كفاية رأس المال المصرفى (%CAR) وفق المعيار الجديد = 10.5%، والشكل التالى يعرض تحليل تفصيلى لمكونات نسبة كفاية رأس المال المصرفى فى بازل III.

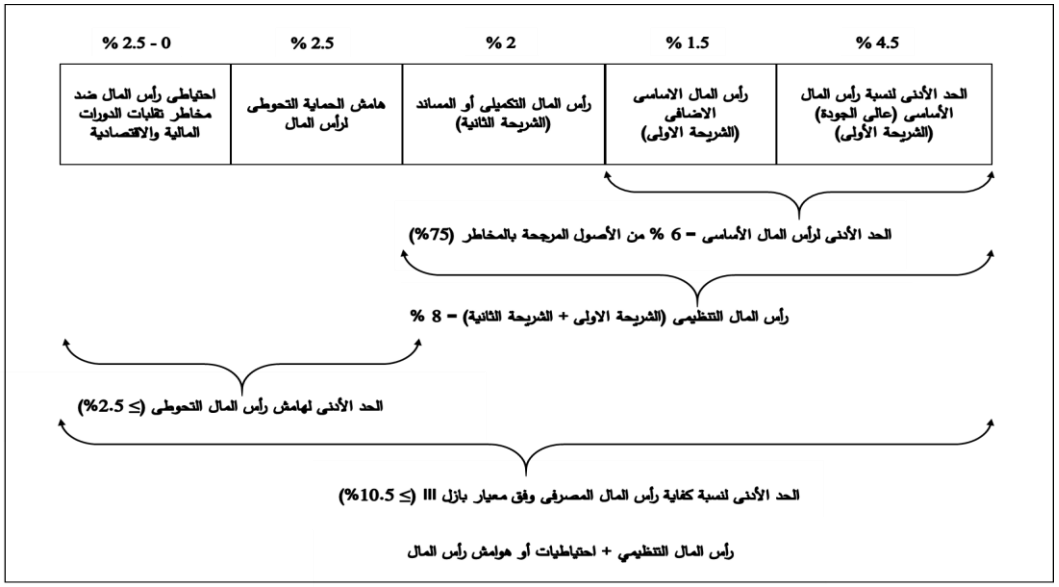

المصدر: من إعداد الباحث

٥-١-٨ مكونات نسب السيولة وفق معايار بازل III (Liquidity Ratios Components):

١- نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio) وفق معيار بازل III :

تهدف هذه النسبة إلى التأكد من احتفاظ البنك بقدر كافٍ من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة لمقابلة صـــافي التدفقات النقدية الخارجة فى أثناء ٣٠ يوماً قادمة فى ظل ســيناريو للظروف غير المواتية، ويمكن قياسها بإستخدام المعادلة الأتية:

ويجب ألا تقل هذه النســبة عن ١٠٠٪ (وفقاً لفترة التطبيق التدريجى)، او بمعنى أخر: يجب أن تُســاوى الأصول السائلة عالية الجودة على القل صافي التدفقات النقدية الخارجة المُقدرة، ومن ثم يجب على البنك أن يحافظ على هذه النسبة بصفة مستمرة، وأن يكون على دراية بأية فجوات متوقعة فى أثناء الفترة المعنية (٣٠ يوماً)، وان يتأكد من توافر الأصـــول الســـائلة عالية الجودة وكفايتها لتغطية أى فجوة فى التدفقات النقدية قد تطرأ فى ظل الظروف غير المواتية فى أثناء تلك الفترة. وتتكون هذه النسبة من:

أ- الأصول السائلة عالية الجودة (بسط النسبة):

تُمثل الأصــول الســائلة عالية الجودة كل الأصــول غير المرهونة الكافية لمقابلة صــافي التدفقات النقدية الخارجة (خلال ٣٠ يوماً) فى ظل سيناريو للظروف غير المواتية. وبصـفة عامة: تتكون الأصـول السـائلة عالية الجودة الموجودة فى بسط هذه النسبة من مستويين أساسيين: (الأول والثانى)، كما ينقسم المستوى الثانى أيضـاً إلى مستويين فرعيين (أ، ب) وذلك بحسب درجة جودة وسيولة الأصل. هذا ويجب ألايتجاوز إجمالى قيمة البنود بالمستوى الثانى (المستويين أ، ب معاً) ٤٠٪ من إجمالى الأصول السائلة عالية الجودة (البسط) فى حين ألايتجاوز إجمالى قيمة البنود بالمستوى الثانى (ب) ١٥٪ من إجمالى الأصـول السـائلة عالية الجودة (البسط) (البنك المركزى المصرى، ٢٠١٦)، ويمكن ذكر مكونات الأصول السائلة عالية الجودة فيماياتى:

المستوى الأول (يعطى معامل ترجيح ١٠٠٪)، ويشتمل على الأتى:

(النقدية – أرصـــدة لدى البنك المركزى – ودائع لمدة ليلة واحدة لدى البنك المركزى – أدوات دين متداولة فى الأســـواق المالية ذات وزن مخاطر ٠٪ - أدوات دين متداولة مُصـــدرة من الحكومة أو البنك المركزى بالعملة المحلية – أدوات دين مُتداولة مُصدرة من الحكومة أو البنك المركزى بالعملات الأجنبية).

المستوى الثانى (ألا يزيد عن ٤٠٪ من بسط النسبة)، ويشتمل على الأتى:

المستوى الثانى (أ) (يُعطى معامل ترجيح ٨٥٪).

٥-٢ الدراسات السابقة وفروض البحث:

١- الدراسات المالية والمصرفية التى تتعلق بمعايير ومتطلبات بازل III: قد تباينت الدراسات التجريبية، وتعددت الدراسات العربية(نجار،٢٠١٣؛ طلال، ٢٠١٩؛ مفتاح، ٢٠١٥؛ يهورى،٢٠١٨؛ بحوصى،٢٠١٧؛ شلبى،٢٠١٧)، و كذلك الدراسات الأجنبية (Azadinamin, 2011 ; Spina, 2013 ; Kirshan et al.,2018; Ozili , 2019 ; Johansson , 2012) التى تناولت أسباب ظهور لجنة بازل III، حيث أشارت دراسة (نجار،٢٠١٣) أن التعديلات والإصلاحات الواردة فى إتفاقية بازل III، أُستنبطت من دروس الأزمة المالية العالمية للبنوك، وكوسيلة إحترازية لحمايتها من أزمات أو إنهيارات مالية و مصرفية جديدة، و وجد الباحث أن دراسة (طلال و اخرون، ٢٠١٩) تؤيد دراسة (Spina,2013) فى أن إتفاقية بازل III جاءت لمعالجة قصور مقررات بازل I، و بازل II، و أيضاً لدعم صلابة و متانة رأس المال، وتعديل نسب السيولة.

وفى نفس السياق، تُضيف دراسة (Ozili, 2019) أن تطبيق معايير بازل III، يؤدى إلى جعل مسئولى السلطات النقدية تتوقع جودة رأس مال أفضل، و تحديد الحد الأدنى من متطلبات السيولة للقطاعات المصرفية، كما أنها تساعد البنوك على التعافى من أثار الأزمات المالية السابقة أو الحالية خاصة فى البلدان النامية، وأيضاً تُبين دراسة (Kirshan et al., 2018) أن تطبيق متطلبات بازل III يحقق أمرين هامين، و هما: الأمر الأول يتثمل فى تكاليف متوقعة مرتفعة أثناء تنفيذ معايير إتفاقية بازل III، و الأمر الثانى يتمثل فى منافع متوقعة يمكن تحقيقها بعد تنفيذ معايير إتفاقية بازل III.

كما تتفق عدة دراسات عربية (بحوصى،٢٠١٧; شلبى،٢٠١٧; طلال،٢٠١٩) مع أخرى أجنبية (Kirshan et al., 2018) حول وجود متطلبات و مقومات ضرورية لتطبيق إتفاقية بازل III، حيث ترى دراستى (بحوصى،٢٠١٧; شلبى،٢٠١٧) أنه يتعين على الجهات المعنية و فى بيئتنا المصرية، يمثلها البنك المركزى المصرى، وضع أُطر قانونية و لوائح تنظيمية صارمة التنفيذ لتطبيق إتفاقية بازل III، والعمل الدائم لإجراء العديد من الإصلاحات، و ذلك لتحقيق الأهداف التنظيمية للبنوك، ومن ثم تحقيق الأستقرار المالى المصرفى، لذا وجد الباحث أن دراسة (Kirshan et al., 2018) اكثر تركيزاً و تحديداً فيما يتعلق بمقومات التطبيق، حيث ترى هذه الدراسة ضرورة توافر عدة مقومات، و هى : أ) توافر موارد كافية للتنفيذ، ب) ضرورة وجود تكنولوجيا متقدمة، جـ) العمل على تدريب الموارد البشرية فى كل المستويات الإدارية، و ذلك من خلال تصميم و تنظيم برامج تدريبية، و إعداد ورش عمل لتثقيف العاملين لرفع مستوى كهاراتهم تنفيذاً لمتطلبات بازل III.

وفى نفس السياق، تعددت الدراسات العربية (موسى،٢٠١٥ ; تعليب، ٢٠١٨; شلبى،٢٠١٧; صالح، ٢٠١٣)، و أيضاً الدراسات الأجنبية (Ozili,2019 ; Elshahed,2019; Sikos,2014; Johansson,2012 ; Nordell et al.,2020) التى أشارت إلى الدور الحيوى لمعايير إتفاقية بازل III على البنوك التجارية خاصةٍ، و القطاع المصرفى ككل، حيث أوضحوا الباحثين أن متطلبات بازل III، تُعزز من سلامة و متانة القطاع المصرفى، و ذلك من خلال معيارين، و هما معيار نسبة كفاية رأس المال (CAR) Capital Adequacy Ratio، معيار نسب السيولة الجديدة، و تنقسم إلى نسبتين، و هما : نسبة صافى التمويل المستقر (NSFR) Net Stable Funding Ratio، و نسبة تغطية السيولة (LCR) Liquidity Coverage Ratio، كما أنهم أشاروا أنها سعت فى حل مشكلة التضخم، مشكلة إفلاس البنوك، و تعزيز القدرات التنافسية للبنوك. هذا بالإضافة إلى ضرورة وجود إدارة للمخاطر، تعمل بشكل فعال، فالبنوك التى بها إدارة المخاطر بكفاءة وفعالية تُمكن العاملين بها من حل المشكلات، و العمل بشكل جماعى، و بذلك يكون لديها القدرة على اكتساب ثقة عملائها، وتحتل المراكز الاولى فى بناء الميزة التنافسية من خلال تفوقها على منافسيها.(Hennie,2003 ; Elgari,2003) و بالرغم من ذلك يمكن القول أنه لابد من التحقيق فى إعادة تصميم الإطار لمواجهة التحديات الحالية من خلال تعديل ممارسات إدارة المخاطر من أجل الإستجابة للتحديات التى يواجهها القطاع المصرفى بعد الأزمة المالية العالمية (Abbas et al,2018)، و أخيراً أوضحت دراسة (Johansson,2012)، أن مقررات بازل III أفضل من مقررات كل من بازل I، و بازل II، وبالرغم من ذلك، إلا أن هناك بعض القضايا قيد الطرح فى الأنظمة المصرفية، و لم تتم معالجتها

بشكل كامل، و أكدت الدراسة فى النهاية أن مقررات بازل III تُقدم حماية ضد أى فشل مصرفى قادم، إذا تم تصحيح أوزان المخاطر Risk Weights (RW) لتعكس الواقع بشكل أفضل. و أكدت دراسة (Nordell et al., 2010) أن التعريف بالإطار الرقابى على المعايير المالية الجديدة لإتفاقية بازل III، الذى وضعته لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) بالتعاون مع بنك التسويات الدولية Bank Of International Settlements (BIS)، فرض اللوائح الجديدة بصورة أشد صرامة على إحتياطى رأس المال، حيث أصبحت إدارة المخاطر أكثر شمولاً و دقة، كما أظهرت هذه الدراسة ضرورة توافر بيئة تنظيمية و رقابية أكثر صرامة على المستوى العالمى، بالرغم من وجود بعض المخاوف التى تتمثل فى مدى كفاية القوانين و القواعد الجديدة صارمة، أو نحتاج إلى قواعد أكثر بكثير صرامة لمواجهة اية إختلالات او إضطرابات من أزمات أخرى.

وتوضح دراسة (Elshahed,2019) أن البنك المركزى المصرى يوفر طرق ومناهج و مقررات يجب الإلتزام بها عند تنفيذ متطلبات بازل III، و يتعين فى هذا الشأن توضيح أهمية عمليات الرقابة المالية والمصرفية من أجل فهم و تطوير تنفيذ اللوائح الجديدة التى أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية. و أيضاً أظهرت دراسة (Ozili,2019) أن التحول إلى تطبيق إتفاقية بازل III، يتطلب وقت كافى للإنتقال، ويستلزم فى البداية إصلاح الميزانيات العمومية للمصارف.كما تُضيف دراسة (بهورى،٢٠١٨) لمجموعة الدراسات السابقة، ضرورة تقوية أجهزة التنظيم، و الرقابة المصرفية، والعمل على تطويرها حتى تُحقق أهدافها التنظيمية، و الأستقرار المالى المصرفى.

وفى نفس المجال، تُشير دراسة (البلبيسى، ٢٠١٤)، إلى أن هناك إستقرار كبير من قبل البنوك التجارية لتطبيق متطلبات بازل III، من حيث المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال (CAR)، نسب السيولة الجديدة (NSFR & LCR)، ونسبة الرافعة المالية Leverage Ratio (LR). وأيضاً توضح دراسة (صالح،٢٠١٣) أن تحقيق متطلبات بازل III، تتطلب جهود إضافية للإلتزام بها، حيث يتعين تحسين الجوانب الفنية كالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة، وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بها فى تحسين الشفافية والإفصاح، وأخيراً أشار أن المصارف التقليدية تفى بمتطلبات السيولة الجديدة.

تبين للباحث من تحليل و تقييم الدراسات السابقة فى هذا المجال، أنه قد أتفقت الدراسات التجريبية، وتعددت الدراسات العربية (تعليب،٢٠١٨ ; شيلى و أخرون، ٢٠١٨ ; الغندور، ٢٠١٢; كوكش، ٢٠١٢)، وأيضاً الدراسات الأجنبية (Angelini et al.,2011; King et al., 2011)، حيث وجد الباحث إتفاق بين الدراسات السابقة على ان الإلتزام بمتطلبات بازل III، يؤدى إلى تحسين قدرة البنوك على تحقيق النسبة المُقررة وفقاً لمعايير إتفاقية بازل III، وهم ثلاثة مقاييس أ) نسبة كفاية رأس المال (CAR)، ب) نسبة صافى التمويل المستقر(NSFR) ، و أخيراً جـ) نسبة تغطية السيولة (LCR).

وفي نفس السياق، توضح دراستى (بحوصى،٢٠١٨) ; (Kirshan et al.,2018) أن القواعد الصارمة لإتفاقية بازل III، أدت إلى زيادة متطلبات راس المال الواجب الإحتفاظ بها، بصورة أكبر منها بالنسبة لمعيار نسب السيولة، إلا أن دراسة (King et al.,2011) ترى عكس نتيجة الدراسة السابقة، حيث توضح أن إتفاقية بازل III، صُممت لتصحيح مقررات إتفاقية بازل I، وبازل II، من خلال تصميم برامج مكثفة ونظام قوى وفعال يسمح بتطبيق متطلبات معيار كفاية رأس المال، وأيضاً معيار نسب السيولة الجديدة.

وعلى جانب أخر، وجد الباحث أن دراسة (بركات، ٢٠١٤)، أوضحت بضرورة التركيز على تطبيق الحوكمة فى المؤسسات المالية والمصرفية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أشارت إلى ضرورة الإلتزام بتطبيق متطلبات بازل III – خاصة معيار نسب السيولة الجديدة، والمتمثلة فى: أ) نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، التى أدت إلى جعل المصارف تقوم بتمويل أنشطتها بمصادر تمويل مستقرة، و ذلك لزيادة قدرتها على تحمل ضغوط تمويل مستقبلية. ب) نسبة تغطية السيولة (LCR)، والتي أدت إلى تعزيز وضعية السيولة فى الوقت القصير، من خلال إحتفاظ المصارف بقدر كافٍ من الأصول السائلة عالية الجودة High Quality Liquid Assets(HQLA) غير المرهونة لمقابلة صافي التدفقات النقدية الخارجة فى أثناء ٣٠ يوماً قادمة فى ظل ظروف سيناريو للظروف المضطربة غير المواتية.

وأيضاً أشارت دراسة (تعليب، ٢٠١٨)، أن فى المصارف الخاصة أرتفع متوسط نسبة كفاية رأس المال (CAR)، ممايعكس قوة السياسات المُتشددة من قبل البنك المركزى، لتحقيق الإلتزام بمتطلبات بازل III، ولكن على النقيض ذلك، و أضحت الدراسة أن المصارف المملوكة للدولة تواجه صعوبات لتحقيق المتطلبات الدنيا لكفاية راس المال (CAR)، و نسب السيولة الجديدة (NSFR & LCR)، و ذلك يرجع إلى تواضع رأسمالها، و التكلفة التمويلية اللازمة لتحقيق ذلك، حيث أختلفت الدراسة السابقة مع دراسة (Kirshan et al., 2018) ، و أوضحت أن مصارف القطاع العام قامت بإستعدادات كافية للإلتزام بلوائح و مقررات بازل III الدولية، و من الأثار العملية التى توصلت إليها الدراسة أ) أنه يتعين على بنوك القطاع العام فى البيئة الهندية التركيز على مراجعة السياسات الموضوعة، لصقل ممارساتها فى إدارة المخاطر، ب) أنه لابد من الأعتراف بأهمية التكنولوجيا المتقدمة، و أيضاً تدريب الموارد البشرية فى كل مستوى كشرط أساسى و ضرورى لتنفيذ مقررات بازل III، و يمكن تحقيق ذلك بدعم من الحكومة، المُنظمين، و صناع القرار. جـ) أنهم سوف يواجهون عدةٍ تحديات من وراء تطبيق مقررات و معايير بازل III، و منها، إنخفاض معدلات الربحية، التوسع فى متطلبات رأس المال، و الأصول المتعثرة.د) سيكون النظام المصرفى أكثر شفافية، و يضمن توحيد متطلبات الإفصاح بشكل أفضل. وتتفق دراسة (Azadinamin, 2011) مع الدراسات السابقة، حيث تُبين أن إتفاقية بازل **III**، عملت على التقليل من المخاطر أو الحد منها، التى تُحيط برأسمال المصارف، وذلك لحماية كلٍ من المُودعين، و حقوق المساهمين، فى حالة حدوث خسائر غير متوقعة التى أثرها على المصارف عادةً مايكون كبيراً.

الفرض الفرعي الأول: *يؤثر مدى إلتزام البنوك التجارية بمتطلبات بازل* ***III*** *بنسبة كفاية رأس المال (CAR) إيجابيًا على الأداء المالي مُقاسًا بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).*

من خلال مسح الدراسات المالية والمصرفية التى تناولت **رأس المال التنظيمى** (Regulatory Capital) وفقاً لمتطلبات بازل III، تتفق كلاً من (K.N.Kombo,2017 ; Girts,2014) أن إحتياطى رأس المال الأساسىّ عالى الجودة ضد مخاطر تقلبات الدورات المالية و الإقتصادية (Countercyclical Buffer)، يكون الهدف منه تشجيع البنوك على تكوين إحتياصيات تمثل كحاجز صد فى الأوقات الجيدة، والتى تُستخدم فى أوقات الأزمات، هذا يدل على أن هذا الإحتياطى أو الهامش الإضافى (Buffer)، يضمن إستيعاب المصارف للخسائر غير المتوقعة فى حال حدوث أية تقلبات إقتصادية مستقبلية، دون الإخلال بالحد الأدنى من متطلبات كفاية رأس المال. و تضيف دراسة (Girts,2014) أن إحتياطى رأس المال الأساسىّ عالى الجودة يرتبط إرتباطاً وثيقاً مع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى (GDP)، حيث يتم الحد من التوسع فى منح القروض فى فترات الرواج الإقتصادى، و إستخدامه فى فترات الركود الإقتصادى.

كما تضيف دراسة (A Hadjixenophontos,2018) أن راس المال الأساسىّ الإضافى (Additional Tier 1) رأت على أنه تحوط إستراتيجى لحماية أموال المُودعين، و أسواق المال، فهو بمثابة حاجز صد (Buffer) لتفادى أى أزمات أو صدمات نتيجة عن أحداث غير متوقعة فى المستقبل.

و فى نفس المجال، تناولت دراسة (Bank Negara,2020) و أكدت على ضرورة إدخال أو إضافة هامش إحتياطى (Buffer) لرأس المال الأساسىّ للأسهم العادية، و تبلغ نسبة هذا الهامش 2.5%، و يُطلق عليه هامش الحماية التحوطىّ (Capital Conservative)، الغرض منه تغطية الخسائر المستقبلية فى حال حدوثها، كما أظهرت هذه الدراسة أن نسبة هذا الهامش 2.5 %، حتى يصل تدريجياً فى أثناء أربعة أعوام بدءاً من عام ٢٠١٦، و بنسبة 0.625 % من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (RWA)، و بذلك سيرتفع الحد الأدنى لرأس المال الأساسىّ عالى الجودة للأصول المرجحة بأوزان المخاطر من 4.5% إلى ٧٪ بحلول عام ٢٠١٩، و فى حال عدم إحتفاظ المصارف برأس مال كافٍ أو إذا إنخفضت النسبة عن ٧٪، يتعين على المُنظمين و السلطات العليا فى البنوك المركزية أن يقوموا بإحتجاز نسبة من أرباحها فى حال إنخفضت نسبة رأس المال الساسىّ عالى الجودة للأصول المُرجحة بأوزان المخاطر عن ٧ %.

قام الباحث بمسح الدراسات السابقة التى تناولت **الأصول المُرجحة بأوزان المخاطر** (RWA)، ووجد الباحث ندرة فى مثل هذه الدراسات، و بالرغم من ذلك إلا أن هناك عدةٍ دراسات (H.Piefer, 2021

;B.Farouk,2020 ; H.Hessai,2018; Cerulti,2017 ;A.Otmstead,2015 ; Ansary,2015; Detken et al.,2014) قد أتفقت على أن المصـــارف التى تُطبق متطلبات بازل III فيمايتعلق بإحتياطى رأس المال تهدف غلى الحد من منح القروض الجديدة، و التكيف مع نســبة كفاية رأس المال (CAR) المـطـلـوبـة أثـنـاء فـتـرات الـركـود، كـحـائـط صـــد ضـــد مـواجـهـة أيـة مـخـاطـر أو خسائر غير متوقعة، كما اوضحت الدراسات ضرورة رفع الحد الأدنى لنسبة راس المال الأساسىّ عالى الجودة للأصـــول المرجحة بأوزان المخاطر حتى تصـل إلى ٧٪، كما يجب على المصـارف ضـرورة عدم إنخفاض رأس مال، و إلا يجب زيادة نسبة الرباح المحتجزة.كما أتفقوا الباحثين على أن إحتياطى رأس المال الإضـافى يسـاعد المصـارف فى التفادى من المخاطر الكلية. و تُضـيف دراسـة (H.Hessai,2018) أن التذبذب فى إحتياطى رأس المال القائم على المخاطر يرتبط إرتباطاً ســلبياً فى التذبذب فى القروض و كذلك النمو فى القروض.

كما تتفق دراستى (H,Hessai,2018 ; Juelsoud et al.,2018) على نتيجة مؤداها أن المصارف قامت برفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسىّ عالى الجودة من خلال تخفيض الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (RWA)، و يمكن القول بأنه تحتفظ افتحادات الإئتمانية بإحتياطيات رأس مال يتجاوز نســبة أكبر قليلاً من النســبة المُقررة، وذلك تطبيقاً لإتفاقية بازل III الدولية، كنســبة من الأصــول المُرجحة بأوزان المخاطر (RWA).

و فى نفس السياق أيضـاً، تتفق كل من دراسـة (عبود، ٢٠١٨)، و دراسـة (K.N.Kombo) على أن هناك علاقة بين مخاطر الإئتمان و نسبة كفاية رأس المال (CAR)، حيث ترى دراسـة (عبود، ٢٠١٨) أن مخاطر الإئتمان تؤثر فى نسبة كفاية رأس المال (CAR)، أما دراسة (K.N.Kombo) ترى ان نسبة كفاية رأس المـال (CAR) وفقـاً لمتطلبـات بـازل III، تفيد بشـــكـل قوى و فعـال فى إدارة المخـاطـر، حيث أن إحتياطيات الرأسـمالية لمواجهة مخاطر الإئتمان الناشـئة عن المشـتقات، إتفاقيات إعادى الشـراء، و أنشـطة تمويل الأوراق المالية.

قدمت دراســة (A Hadjixenophontos,2018) حلاً مقترحاً للمشــكلة التى أظهرتها دراســة (Ashraf et al.,2016) ألا و هى وجود سلوك لدى البنوك نحو المخاطرة، بدافع عوامل المنافسة، و ينمثل الحل المُقترح لهذه المشكلة، ضرورة قيام مديرى المصارف فى المستقبل بدراسة إستراتيجيات و حلول بديلة فيما يتعلق بإدارة المخاطر و إدارة الفرص.

أخيراً، وجد الباحث أن دراسة (EToto) تُدعم دراسة (A Hadjixenophontos,2018)، وتوضح أن القرارات التحوطية الكلية التى تنطوى كخط دفاع رأس المال الأســاســىّ عالى الجودة، تتاثر بمؤشــرات إنذار مبكر تفيد فى تقدير إحتمال وقوع المخاطر، تتمثل فى أ) قياس التطورات الإئتمانية فى القطاع الخاص، ب) عبء الديون، جـــ) الإفراط فى تقييم سوق العقارات، د) الإختلالات والإضطرابات الخارجية، هـــ) ســوء تســعير المخاطر، و) قوة الميزانيات العمومية للمصــارف، و هى ماحددها المجلس الأوربى للمخاطر النظامية (ESRB).

الفرض الفرعي الثاني والثالث: *يؤثر مدى إلتزام البنوك التجارية بمتطلبات بازل III بنسبة صافي التمويل المستقل(NSFR)، ونسبة تغطية السيولة (LCR) إيجابيًا على الأداء المالي مُقاسًا بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).*

من خلال مسح الدراسات السابقة التى تناولت نسب السيولة الجديدة المُتمثلة فى نسبتين، الأولى : نسبة صــافى التمويل المســتقر (NSFR)، و نســبة تغطية الســيولة (LCR) وفقاً لمتطلبات بازل **III**، من عام ٢٠١٤ إلــى عــام ٢٠٢١ الــحــالــى، أتضـــح أن هــنــاك تــبــايــن و إتــفــاقــيــات فــى نــتــائــج الأدبيات والدراســات الســابقة، المتعلقة بنســب الســيولة الجديدة، حيث أتفقت عدةٍ دراســات (Covas& Dricoll,2014;Bouwman,2014;Dictrich et al.,2014) على أن بنك التسويات الدولية (BIS)، قام بإدخال متطلبات جديدة للسيولة، و ذلك بعد تسليط الضوء على الإضطرابات المالية العالمية التى حدثت فى الأونة الأخيرة، و ما أظهرته من أوجه القصور فى إدارة السيولة فى المؤسسات المصرفية، حيث أشترطت لجنة بازل **III** بأن تحتفظ البنوك بسيولة كافية، تُقاس من خلال نسبة تغطية السيولة (LCR)، حيث تشير

هذه النسبة إلى إجبار البنوك على الإحتفاظ بجزء أكبر من أصولها كسندات سائلة عالية الجودة، و هذا يقلل من كمية لقروض المصرفية، و يُزيد من سعر الفائدة على القروض المصرفية.

تُضيف دراسة (M.Le,2020) أن البنوك التجارية أو التقليدية تحتفظ بالأصول السائلة عالية الجودة، من أجل إدارة محاطر السيولة بشكل أفضل. و تتفق دراسة (Vazquez and Fedeasiso,2015) مع الدراسة السابقة، و تُظهر أنه فى الفترة التى سبقت الأزمة كانت البنوك تعتمد أعتماداً كبيراً على التمويل قصير الأجل، و لكن بعد الأزمة أهتمت بدور السيولة المصرفية، ومخاطر السيولة، و أيضاً فى نفس السياق تُوضح دراسة (Feess and Hege,2012)، أنه من الممارسات الشائعة للبنوك لخلق السيولة على جانبى ميزانياتها العمومية تحويل المشاريع طويلة الأجل، الإلتزامات السائلة نسبياً مثل ودائع المعاملات، و التمويل قصير الأجل.

وفقاً لمتطلبات إتفاقية بازل **III**، فيمايتعلق بالسيولة، فتشير عدةٍ (D.Ashraf,2016; Dietrich et al.,2014 ; B.Li and Xiong,2017) حددت إتفاقية بازل **III** نسب سيولة جديدة تتمثل فى نسبة صافى التمويل المستقر NSFR، و نسبة تغطية السيولة LCR، حيث تعتبر نسبة صافى التمويل المستقر(NSFR) مؤشر سيولة رئيسى و لها تاثير إيجابى على الإستقرار المالى للبنوك التجارية و الإسلامية، حيث يتعين على جميع المؤسسات المصرفية أن تُحافظ على هيكل تمويل مُستدام. أما نسبة تغطية السيولة (LCR) فتتطلب من البنوك زيادة حصة الأصول غير السائلة فى محافظ الأصول السائلة عالية الجودة، ولايوجد تأثير لنسبة تغطية السيولة على أداء محافظ القروض، و معدلات نمو القروض. كما تشير دراسة (Robert et al.,2019) فى هذا المجال أن عملية خلق السيولة تتناقص مع إحتفاظ البنوك بأصول سائلة عالية الجودة.

و فى نفس السياق، تشير كلاً من دراستى (بغدادى،٢٠١٩) (Muhammed Habib, 2019)، أن البنوك التجارية واجت صعوبات كبيرة فى سعيها للإلتزام بالحد الأدنى من نسبة صافى التمويل المستقر (NSFR)، و لكن تغلبت على هذه الصعوبات تدريجياً بدافع التخفيف من المخاطر، و حماية مصالح العملاء، و تحقق ذلك أيضاً من خلال نسبة تغطية السيولة (LCR)، و تؤيد دراسة (S.papadamou,2021) نتائج الدراستين السابقتين، و تُوضح أنه كان هناك دور قوى للإشراف التحوطى من خلال نسبة صافى التمويل المستقر (NSFR)، و التى توفر وسائل لتحسين أداء البنوك، و تعزيز الأستقرار المالى للبنوك، و أيضاً خلصُت دراسة (K.Sunday,2019) فى أن نسبة صافى التمويل المستقر NSFR تُقلل من التأثير السلبى لضعف أداء محافظ القروض، و كذلك معدلات نمو القروض المصرفية.

و توضح دراسة (B.Li and W.xiong,2017) أنه يُمكن تحقيق التوازن الإئتمانى، عندما يكون الإقراض مساوى لما هو مُسدد، حيث أن وضع سيناريوهات إقتصادية مختلفة تؤدى عادةٍ فى النهاية إلى توازن المخزون النقدى فى مقابل القروض المصرفية وفقاً لمتطلبات نسبة تغطية السيولة (LCR) المُقررة فى إتفاقية بازل III، و ذلك كله يلقى بذلاله على الحد من مخاطر السيولة الشاملة، والتخفيف من حدتها. كما أشارت دراسة (Jl.MH,2021) أنه فى حالة حدوث إنخفاض فى نسبة تغطية السيولة (LCR)، فإن ذلك يكون له أثار على إنخفاض الطلب على السندات الحكومية أو أذون الخزانة، و لها تاثير مختلف على الضرائب، ودائع العملاء، وأرباح البنوك.

و تخلُص دراسة (K.Sunday) إلا أنه من المتوقع أن الإمتثال و الإلتزام بقواعد معايير السيولة الجديدة وفقاً لمتطلبات إتفاقية بازل III فى الدول الأفريقية، سيكون لها أثار مفيدة على السياسات المالية و المصرفية التى تهدف إلى زيادة الإقراض المصرفى فى القارة، حيث تُدعم دراسة (Jl.MH,2021) الدراسة السابقة، و توضح أن متطلبات السيولة الجديدة مفيدة ضد مخاطر التقلبات فى الدورات الإقتصادية، و يُمكنها تحسين الرعاية الإجتماعية، و تُقلل من تذبذب القروض المصرفية.

مما لاشك فيه إن إلتزام البنوك التجارية بمتطلبات إتفاقية بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، بإستخدام نسبة كفاية رأس المال (CAR)، نسبة صافى التمويل المستقر (NSFR)، و نسبة تغطية السيولة (LCR)، أنه سينعكس على الأداء الخاص بالبنوك، و بصورة مُحددة الأداء المالي (Financial Performance)، و يتوقع الباحث أن يكون هذا التأثير إيجابى، لأن العلاقة بين متطلبات بازلIII ، وربحية البنوك هى علاقة مهمة، حيث أن تأثير اللوائح الجديدة على أداء البنوك مثير للجدل.

ومن تحليل وتقييم الدراسات السابقة فى هذا المجال، تبين للباحث تناقض نتائج هذه الدراسات، حيث خلُصت دراسة (شلبى،٢٠١٧) إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين القروض غير العاملة، السيولة، الرفع المالى على أداء البنوك التجارية مقاسة بمعدل العائد على الأصول (Return On (ROA) Assets، فى حين لم تُظهر أى علاقة ذات دلالة إحصائية فى حالة القياس بإستخدام معدل العائد على حقوق الملكية Return On Equity (ROE)، كما أن دراسة (Elseify,2013) توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة كفاية رأس المال (CAR) و الربحية مُقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية Return (ROE) On Equity فى البنوك التقليدية، إلا أن هذه العلاقة لم تكن ذات دلالة إحصائية فى البنوك الإسلامية.، على عكس دراسة (Osama et al.,2013) توصلت إلى ان البنوك الإسلامية لديها نسب رأس مال أعلى بشكل ملحوظ (و مختلفة إلى حد كبير) مقارنةٍ بالبنوك التقليدية، و فيما يتعلق بتأثير الأزمة المالية العالمية (GFC) على كلٍ النوعين من البنوك، حيث تُشير النتائج إلى أن أداء البنوك الإسلامية كان أفضل خلال الفترة من ٢٠٠٦ م و حتى ٢٠٠٩ م، نتيجة لإرتفاع رأس المال، و إرتفاع إحتياطيات السيولة، و بالتالى حافظت أيضاً على تحقيق نمو عالىٍ فى دول مجلس التعاون الخليجى Gulf Cooperation (GCC) Council، فى حين أن دراسة (Mooney and Rasmussen,2015) تُشير إلى أن هناك علاقة إيجابية بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) و هامش صافى الفائدة، إلا أن دراستى (Bateni et al.,2014 ; Dreca,2013) أظهرت أن كل من معدل العائد على الأصول (ROA)، و معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لهما تأثير كبير فى نسبة كفاية رأس المال (CAR)، و ايضاً خلُصت دراسة (A Polat et al.,2014) إلى أن معدل العائد على الأصول (ROA) له أهمية كبيرة و تأثير إيجابى على نسبة كفاية رأس المال (CAR)، و لكن دراسة (Shingjergji,2015) كشفت على نتيجة تُخالف نتيجة الدراسة السابقة، حيث أوضحت أن مؤشرات الربحية المُتمثلة فى معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، و معدل العائد على إجمالى الأصول (ROA) ليس لهما تأثير لهما تاثير على نسبة كفاية رأس المال (CAR).

وفى نفس المجال، اوضحت دراسة (Ansary,2015) نتيجة تتفق جزئياً مع نتائج الدراستين السابقتين، حيث خلُصت إلى أن مؤشرات الربحية ليس لهما أى تأثير على نسبة كفاية رأس المال (CAR) بإستثناء معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) الذى يرتبط إرتباطاً إيجابياً، و بشكل كبير مع نسبة كفاية رأس المال (CAR)، و ذلك خلال الفترة الإنتقالية من عام ٢٠٠٣ م حتى عام ٢٠٠٨م (قبل حدوث الأزمة المالية العالمية)، إلا أنه خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ م حتى عام ٢٠١٣ م، لم تُظهر الربحية أى تأثير على نسبة كفاية رأس المال (CAR). و أيضاً أشارت دراسة (Hadjixenophontos,2018) إلى وجود علاقة إيجابية فيما يتعلق بمستوى المُخصصات و النسبة السنوية لصافى هامش الفائدة و نسبة كفاية راس المال (CAR).

وبتحليل و تقييم عددٍ دراسات سابقة أخرى (Detken et al.,2014 ; A.Dlmstead and Rumsey,2015; Cerutti Claessens and Laeven,2017; Cerutti et al.,2016) أتضح أن نسبة كفاية رأس المال (CAR) تؤثر إيجابياً على الأداء المالى للبنوك، و نفس الوضع للملاءة المالية، ممايعنى الإلتزام بتطبيق متطلبات بازل III تُلقى بظلالها على تحسين الأداء المالى للبنوك.

وفى نفس السياق، توضح دراسة (جويدة، ٢٠١٧) أن هناك علاقة عكسية بين ماتملكه البنوك من سيولة، و كيفية إدارتها لربحيتها، و قدرة البنوك على توليد الأرباح، و كذلك خلُصت دراسة (Wei et al., 2017) إلا أن نسبة صافى التمويل المستقر (NSFR) تُساهم فى ربحية البنوك، و تُقلل من إحتمال فشل البنوك أو تعرضها لمخاطر الإفلاس.

حتى يومنا هذا، لايوجد إتفاق قوى بشأن الإرتباط بين متطلبات كفاية رأس المال (CAR)، والأداء المالى فى البنوك، و قد جادلت بعض الدراسات بأن إرتفاع نسبة كفاية رأس المال (CAR) قد يؤدى إلى إنخفاض الإقراض بسبب التعديلات الخاصة بأصول المرجحة بأوزان المخاطر (RWA) لمواجهة متطلبات رأس المال.

وعلاوة على ذلك، فإنه قد يؤدى إلى تدهور موقف المقرضين، لذلك فإن الإحتفاظ برأس مال أكثر من الضـــرورى، يُعتبر مُكلفـاً، و من شـــأنـه أن يُقلـل من الأداء المـالى للبنوك. (Bagntasarian and Mamatzakis,2019;Ma,atzakis and Vu,2018;Alfon et al.,2004;Berger and Bonaccorsi,2006)

وفى نفس السـياق أتفقت دراسـتى (Huynh,2020; Giordana and Schumacher,2017) أنه يتم تخفيض عوائد البنوك بسـبب نقص الأموال اللازمة للإقراض، و بالتالى يتم إحتجاز أرباح المسـاهمين و عدم توزيعها، كما أن الإحتفاظ بالمزيد من رأس المال سـوف يُقلل المخاطر الإئتمانية لمحافظ البنوك، و بالتالى يُقلل من أرباحها، وتؤدى في النهاية إلى تدهور المؤسـسـات المالية والمصـرفية. وأشـارت دراسـة (Naceur and kandil,2009) أنه وفقاً لتطبيق متطلبات بازل III نجد أن تجاوز الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال، يُقلل من مشـكلة المخاطر الإخلاقية، ممايؤدى ذلك إلى تحسـين الحفاظ على المخاطر من قبل المسـاهمين، و ناحية أخرى أكدت دراسـة (Tan and Floros,2013) أن الإحتفاظ بالمزيد من رأس المال يُعرض لإقراض أقل، ومستوى أداء أقل، لأن إرتفاع متطلبات رأس المال قد تؤدى إلى إرتفاع معدلات الإقراض من خلال إرتفاع تكلفة التمويل فى البنوك.

كما أستهدفت دراسة (Thi Ngoc L.L. et al.,2020) الكشف عن أثر متطلبات نسبة كفاية رأس المال وفقاً لإتفاقية بازل III على أنها فعالة فى تعزيز ربحية و كفاءة البنوك، و خلُصـت نتائجها النهائية بأن نسبة رأس المال الأكثر صرامة تُزيد من أرباح التشغيل، و تفشل فى تحسين ربحية وكفاءة البنوك، و توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل III، و أداء و كفاءة البنوك التى تُقاس بالأرباح قبل الفائدة و الضـريبة Earning Before Interest And Tax (EBIT)، ووجد الباحث أن نسـبة رأس المال ترتبط إيجابياً بشـكل كبير بأداء البنك، مُقاسـة بـــالأرباح قبل الفائدة و الضريبة (EBIT)، و لكن ترتبط سلبياً مع كفاءة البنك مُقاسة بمعدل العائد على إجمالى الأصول (ROA)، فإذا كانت نسبة رأس المال أعلى كثيراً من النسبة المُقررة، فى هذه الحالة سيضـعف الأداء المالى للبنك، لذا لابد من وجود هيكل رأس مال أمثل الذى يمكن للبنوك من خلاله تحقيق أفضل أداء.

وهناك جزء أخر من الأدبيات و الدراســات الســابقة، تدعو إلى أن تخفيف رأس المال، قد يؤدى إلى وجود علاقة إيجابية مع الأداء المالى للبنوك، لأن البنوك ذات رأس المال العالى، لديها إنخفاض فى تكاليف الإفلاس، و أيضـاً إنخفاض تكاليف التمويل، و إرتفاع مراقبة و متابعة المسـاهمين للمخاطر، الأمر الذى يدفع البـنـوك فـى نـهـايـة الـمـطـاف إلـى الـمـزيـد مـن الـقـدرة عـلـى تـعـزيـز نـمـو الإئتمان.(Berger,1995;Mamatzakis,2017)

و فى نفس المجال، أختلفت الأدبيات و الدراسات السابقة فى الرأى بشأن العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال (CAR) و الأداء المالى للبنوك، و ذلك من خلال إختلاف البيئات التى تعمل فيها هذه البنوك، فنجد أن دراســة (Chortareas et al.,2015) أكدت أنه توجد علاقة إيجابية بين رأس المال و كفاءة العمليات المصرفية فى عدد (٢٢) دولة أوربية، و لكن دراستى (Tan and Floros,2013; Tan,2016) يُشيرا إلى وجود ضـــعف العلاقة الإيجابية بين رأس المال و الربحية لعدد كبير من البنوك الصـــينية، حيث يزعم المصرفيون أن إرتفاع نسبة كفاية رأس المال (CAR) من شأنه أن يضَربالمساهمين، و بالتالى يتم تخفيص معدل النمو الإقتصـادى، و بالتالى فإن إرتفاع نسـبة كفاية رأس المال (CAR) بشـكل ملحوظ، يُقلل من العائد المتوقع على حقوق المسـاهمين (ROE) الذى يطلبه المسـتثمرين، و نتيجة لما تم توضـيحه، ينبغى أن تكون هناك علاقة سلبية بين صرامة رأس المال، والأداء المالى للبنوك، كما أشارت فى النهاية دراسة (Bitar et al.,2017) أن من متطلبات بازل III، الإحتفاظ بنسـبة سـيولة أعلى جانب إرتفاع نسـبة كفاية رأس المال (CAR)، ممايشير إلى وجود تأثير سلبى على كفاءة و ربحية البنوك عالية السيولة.

وفى نفس المجال ، دّلت نتائج دراسة (السيد،راضى ٢٠٢١) إلى وجود تأثير إيجابى لنسبة كفاية رأس لمال (CAR) على الأداء المالى للبنوك مُقاسة بمؤشرات الربحية معدل العائد على حق الملكية (ROE) ، و معدل العائد على إجمالى الأصـــول (ROA) ، ممايدل على ذلك وجود تأثير إيجابى بإلتزام البنوك التجارية بتحقيق متطلب معدل كفاية رأس المال (CAR) . كما أتفقت دراســات كل من (Doku et al.,2019;

Nkechi&Oluch,2019; Silaban,2017; Susan&Nasieku,2016) مع دراسة (السيد، راضى ٢٠٢١) و أوضحت هذه الدراسات إلى أن هناك تأثير إيجابى قوى ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية راس المال (CAR) و الأداء المالى للبنوك ، منها تم قياسه بمعدل العائد على إجمالى الأصول (ROA) ، و أخرى تم قياسها بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ، بما يعكس أهمية إلزام السلطات النقدية البنوك بتحقيق متطلب نسبة كفاية رأس المال ، لما لها من تأثير إيجابى على معدل أدائها ، على عكس دراسة (Larojan,2020) أوضحت نتائج التقدير بوجود عدم معنوية تاثير نسبة كفاية رأس المال (CAR) على مؤشرات الربحية مُعبراً عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) .

و أخيراً، أتفقت عدةٍ دراسات (Peter G. and Andre K.,2020; Olga G. et al.,2019; R.M and JP,2018; R.Mohd Said,2014) تناولت مدى تأثير نسب السيولة على ربحية البنوك بعد تنفيذ لوائح إتفاقية بازل III، و توصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين نسبة صافى التمويل المستقر (NSFR) و ثلاثة مؤشرات مالية تتعلق بالربحية و هم : معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)، ومعدل العائد على إجمالى الأصول (ROA)، و نسبة هامش الفائدة (NIM)، ممايؤدى ذلك إلى قدرة البنوك على إدارة إستقرار مصادر تمويلها، وتحقيق أعلى معدلات للربحية، فإن تدابير مخاطر السيولة المختلفة المُتمثلة فى نسبة صافى التمويل المستقر (NSFR)، ونسبة تغطية السيولة (LCR) لها تأثير إيجابى و كبير على أداء البنوك و الربحية بشكل عام، كما أنها تُساعد على الحد من مخاطر عدم القدرة على السداد، إلا أن نسبة تغطية السيولة (LCR) لها تأثير ضئيل على ربحية البنوك.

التعقيب على الدراسات السابقة محل الدراسة :يتضح مماسبق أنه قد تباينت الأدبيات الدراسات السابقة التى تناولت مدى الإلتزام بمتطلبات بازل III، وأثرها على الأداء المالى للبنوك، فنجد أن دراسة كلاٍ من (Larojan,2020; Peter G. and Andre K.,2020; Thi Ngoc L.L. et al.,2020; Huynh,2020) ; Nkechi&Oluch,2019 وجدت أن إتفاقية بازل **III**، سعت على التقليل من المخاطر أو الحد منها، التى تُحيط برأس مال كافٍ للبنوك، ونسب سيولة جديدة مُستحدثة، فالبنوك التى تلتزم بتطبيق متطلبات بازل **III** إلتزاماً دقيقاً، أستفادت من دروس الأزمة المالية العالمية السابقة، و بذلك يكون لديها قدرة أكبر على إدارة المخاطر، و مواجهة الأزمات الحالية، والتحوط ضد الأزمات و الإنهيارات المستقبلية، وذلك لحماية كلٍ من المُودعين، و حقوق المساهمين، ممايُنتج عن ذلك تحقيق إستقراراً مالياً فى القطاع المصرفى.

تباينت المنهجيات التى تعاملت مع مشكلة قياس أثر إلتزام البنوك بمتطلبات بازل لجنة بازل على الأداء المالى للبنوك. و قد تطورت المنهجيات البحثية التى تعاملت مع هذه الإشكالية بتطور مفاهيم و بناءات هذه المتغيرات و بتطور أساليب و أدوات البحث العلمى، حيث ركزت البحوث التى تعاملت مع هذه الإشكالية فى فترة الثمانيات .

و يتناول هذه المبحث الجوانب المنهجية الخاصة بالشق التحليلى و القياسى لمتغيرات الدراسة الحالية بالبيئة المصرية، و يشمل هذا المبحث تحديد مجتمع و متغيرات الدراسة و الإحصاءات الوصفية المُستخدمة فى قياس متغيرات الدراسة، مع تحديد الأساليب الإحصائية المُستخدمة فى تحليل البيانات اللازمة لإختبار فروض الدراسة، و حدود الدراسة.

٢-٦ فروض البحث

و يخلُص الباحث من تحليل و تقييم الدراسات المالية و المصرفية السابقة، والتى قُسمت إلى عدة دراسات ، إلا أنه يُمكن إشتقاق فروض الدراسة نظرياً على النحو التالى:

الفرض الرئيسى: يؤثر مدى إلتزم البنوك التجارية بمتطلبات بازل III إيجابياً على الأداء المالى مُقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

ويُمكن تقسيم الفرض الرئيسى للدراسة إلى عدةٍ فروض فرعية، تتمثل فى الأتى:

الفرض الفرعى الأول: يؤثر مدى إلتزام البنوك التجارية بمتطلبات بازل III بنسبة كفاية راس المال (CAR) إيجابياً على الأداء المالى مُقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

الفرض الفرعى الثانى: يؤثر مدى إلتزام البنوك التجارية بمتطلبات بازل III بنسبة صافى التمويل المستقر (NSFR) إيجابياً على الأداء المالى مُقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

الفرض الفرعى الثالث: يؤثر مدى إلتزام البنوك التجارية بمتطلبات بازل III بنسبة تغطية السيولة (LCR) إيجابياً على الأداء المالى مُقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

٧ـ منهجية وتصميم البحث

يتناول هذا الجزء عرضاً لأساليب قياس المتغيرات، ثم مجتمع وعينة البحث، وتحديد مصادر جمع البيانات، وأخيراً توضيح للأساليب الإحصائية المستخدمة

٧ـ١ متغيرات البحث وأساليب قياسها:

سوف نتناول فى هذا الجزء متغيرات وأساليب قياسها لكل من المتغيرات المستقلة والتابعة:

المجموعة	المتغير	الوصف	طريقة القياس
المتغير التابع	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) Return on Equity	نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي حقوق الملكية (المساهمين)، وتُعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة البنك و نجاحه فى إستثمار أمواله، فكلما زادت هذه النسبة للبنك أدى ذلك إلى تعظيم القيمة السوقية للبنك فى السوق المالى للبنك. (Ozili,2015; Hyseni,2015)	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي حقوق الملكية
متغيرات متطلبات بازل III	نسبة كفاية رأس المال (CAR) Capital Adequacy Ratio	تشير إلى ما إذا كانت الشركة تمتلك رأس مال كافٍ لتحور ضد المخاطر التي قد تواجهها. (BCBS, 2020)	رأس المال التنظيمي / إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية مرجحة بالمخاطر ≥ ١٠,٥٪
	نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) Net Stable Funding Ratio	تشير هذه النسبة إلى قياس السيولة في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك. (البنك المركزي المصري، ٢٠١٦)	قيمة التمويل المستقر المتاح / قيمة التمويل المستقر المطلوب ≥ ١٠٠
	نسبة تغطية السيولة (LCR) Liquidity Coverage Ratio	وهي تمثل نسبة الأصول المرتفعة السيولة (حسب تعريف بازل **III** مقسومًا على صافي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة خلال ٣٠ يوم، ويجب ألا تقل عن ١٠٠٪). (البنك المركزي، ٢٠١٦)	الأصول السائلة عالية الجودة / صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوم ≥ ١٠٠٪

٧-٢ مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع الدراسة من كافة البنوك فى القطاع المصرى المصرفى على إختلاف هيكله القانونى ممثلاً فى البنوك التجارية المصرية. و يبلغ عدد هذه البنوك التجارية العاملة في مصر والمدرجة في بورصة الأوراق المالية والتي تتكون من عينة من البنوك التجارية المصرية خلال فترة الدراسة الممتدة من الربع الرابع من عام ٢٠١٧ إلى الربع الثانى من عام ٢٠٢١.

٧-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة

تمثلت الأساليب الإحصائية اللازمة للإختبار فروض الدراسة مايلى:

تم إستخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفى عن طريق إستخدام برنامج Eviews 10 ، و قدم استخدام الأدوات الإحصائية التالية :معادلة الإنحدار الخطى البسيط لكل متغير مستقل، اختبار معنوية معامل الإنحدار P-Value، معادلة الإنحدار الخطى المتعدد للنموذج ككل، المصفوفة الإرتباطية Correlation Matrix بإستخدام نموذج بيرسون، معامل التحديد المُصحح R2 للتعرف على نسبة التغير فى المتغير التابع الناتجة عن المتغير المستقل، وأخيراً اختبار السببية بين المتغيرات و بعضها ، ويظهر نموذج (OLS) للفروض على النحو الآتي: (Sun et al. 2016 ; Bond, 1991)

- $$ROE_{it} = a - \beta_1 CAR_{it} - \beta_2 NSFR_{it} - \beta_3 LCR + E_t$$

- **حيث أن:**
- i = البنك (3بنكاً بتجارياً)
- t = الفترة الزمنية (٢٠١٧ - ٢٠٢١)
- a = الجزء الثابت

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \ldots.$ =معالم النموذج

E_t = حد الخطأ العشوائي

ROE= معدل العائد على حقوق الملكية

CAR_{it} = نسبة كفاية رأس المال المصرفى،

$NSFR_{it}$ = نسبة صافى التمويل المستقر ،

LCR_{it} = نسبة تغطية السيولة

النموذج العام للدراسة

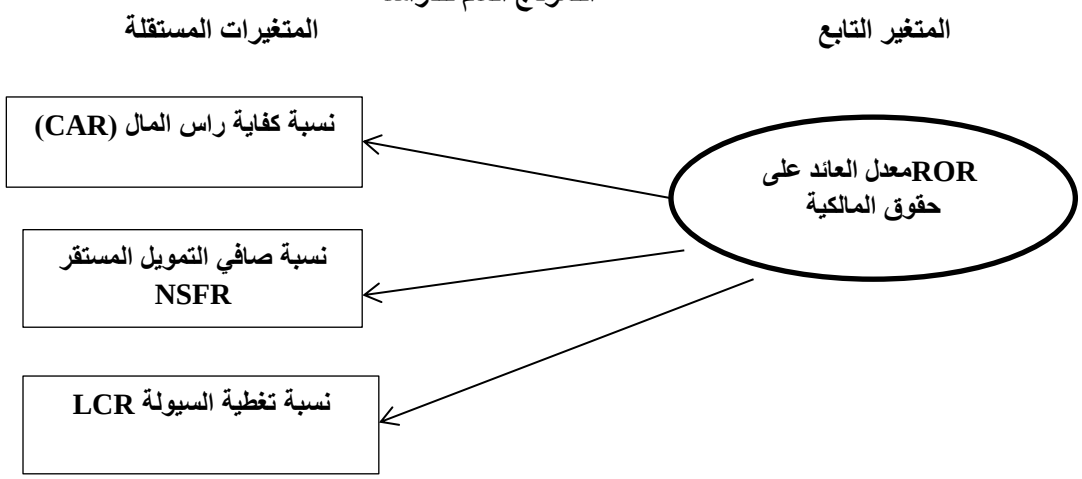

٨- نتائج تحليل البيانات واختبار فروض البحث:

نتناول هنا الوصف الإحصائى والإعداد بيانات البحث أولاً، ثم اختبار فروض البحث ثانياً:

٨-١ الوصف الإحصائى للبيانات :

تتمثل متغيرات الدراسة فى نسبة كفاية رأس المال (CAR)، نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، نسبة تغطية السيولة (LCR)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وقد كانت هذه المتغيرات فى صورة سلاسل زمنية. ويوضح جدول الخصائص الإحصائية لمتغيرات البحث.

الخصائص الإحصائية لمتغيرات البحث

Variables / Measures	CAR	LCR	NSFR	ROE
Mean	0.212888	5.177087	1.685284	0.138301
Median	0.204900	3.430300	1.745400	0.123600
Minimum	0.320200	15.13000	2.509600	0.362400
Maximum	0.154300	1.921000	1.133800	0.029700
Std. Dev.	0.043025	3.887387	0.347900	0.093300
Skewness	0.986928	1.507600	0.125814	0.704386
Kurtosis	3.285394	4.083349	2.325217	2.488192
Jarque-Bera	7.457925	19.24702	0.972467	4.212351
Probability	0.024018	0.000066	0.614938	0.121703
Sum	9.579950	232.9689	75.83780	6.223530
Sum Sq.Dev	0.081451	664.9181	5.325502	0.383014
Observations	45	45	45	45

يتضح من الجدول السابق أن الحد الأقصى لنسبة كفاية رأس المال (CAR) 0.3202، والحد الأدنى 0.1543، ومدى هذه المتغير (الأقصى – الادنى) 0.1659، ممايشير إلى إحتمالية وجود قيم شاذة بالإنخفاض فى نسبة كفاية رأس المال (CAR) بنسبة ضئيلة. وبالنسبة لمتغير نسبة تغطية السيولة (LCR) فقد وصل الحد الأقصى إلى 15.130، والحد الأدنى 1.921 بمدى قدره 13.209 ممايشير إلى وجود قيم شاذة بالإنخفاض فى نسبة تغطية السيولة (LCR) بنسبة كبيرة. كما وصل الحد الأقصى لنسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) إلى 2.5096، والحد الأدنى إلى 1.3380 بمدى قدره 1.1716 ممايدل على وجود قيم شاذة بالإنخفاض فى نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) و لكن بنسبة أكبر قليلاً من الإنخفاض فى نسبة كفاية راس المال (CAR)، و أقل بكثير من نسبة الإنخفاض فى نسبة تغطية السيولة (LCR). وأخيراً بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) فقد وصل الحد الاقصى إلى 0.3624 والحد الأدنى إلى 0.5297 بمدى قدره 0.3327، فهذا يشير إلى وجود إنخفاض فى معدل العائد على حقوق الملكية، و لكن بنسبة ضئيلة مقارنة بنسبة تغطية السيولة (LCR).

كما يعرض الجدول التالى الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة، ودرجة المخاطرة وترتيبهم وفقاً لمعامل الإختلاف.

Variables	Mean	Std.Dev.	Coefficient of Variation	Ranking
CAR	0.2128	0.0430	0.2	(1)
LCR	5.1770	3.8873	0.75	(4)

NSFR	1.6852	0.3479	0.21	(2)
ROE	0.1383	0.0933	0.67	(3)

يتضـــح من الجدول الســـابق أن نســـبة كفاية رأس المال (CAR) أقل مخاطرة عن باقى المتغيرات الأخرى، حيث ان معامل الإختلاف Coefficient of Variation لهذا المتغير نســـبة ٢٠٪ مقارنة بباقى متغيرات الدراسة، ثم يليها نسبة صافى التمويل المستقر (NSFR) بمعامل إختلاف بنسبة 21% أي (0.21)، ثم يليها معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بمعامل إختلاف بنســبة 0.67، و أكثر خطورة نســبة تغطية السيولة (LCR) بمعامل إختلاف 0.75. ويتضـح أن السلسـلة الزمنية الأولى والثانية (CAR)، (LCR) لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن قيمة معنوية معدل الإعتدالية (0.0240، 0.00006) وهما أقل من 0.05 علي التوالي. أما بالنسبة للسلسـة الثالثة والرابعة (NSFR)، (ROE) فإن كلاهم يتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت قيمة معنوية بمعدل الإعتدالية لكلاً منهما على التوالي (0.6149، 0.1217) وهما أكبر من 0.05 مما يدل على تبعية هذه السلاسل للتوزيع الطبيعي.

٨-٢ توصيف السلاسل الزمنية وإختبارها:

نقوم بتوصيف السـلاسـل الزمنية لمتغيرات الدراسـة كما هو موضـح بالشـكل التالى الذى يعرض خريطة الإتجاه لنســـبة كفاية رأس المال (CAR) خلال الفترة من الربع الرابع من عام ٢٠١٧، و حتى الربع الثانى من عام ٢٠٢١.

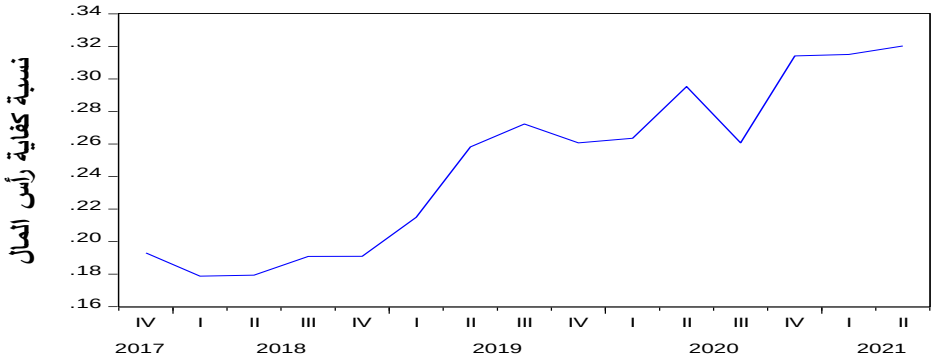

السنوات بالربع سنوي (Years by Quarterly)

ويتضح من الشكل السابق أن نسبة كفاية رأس المال تنحدر فى الربع الرابع من عام ٢٠١٧ ثم تأخذ فى الصعود مرة أخرى خلال الربع الأول والثانى والثالث والرابع خلال عامى ٢٠١٨، و٢٠١٩، و فى عام ٢٠٢٠ يحدث إنخفاض ملحوظ فى الربع الثالث، ثم تزداد نسبة كفاية راس المال المصرفى مرة أخرى خلال الربع الأول و الثانى لعام ٢٠٢١. كما يتضح لنا أنه فى المدى الطويل فغن الإتجاه العام للسلسلة متزايد. كما يعرض شكل (٥-٢) خريطة الإتجاه لنسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) خلال الفترة من الربع الرابع من عام ٢٠١٧، وحتى الربع الثانى من عام ٢٠٢١.

وفيمايلى عرض خريطة نســـبة صـــافي التمويل المســـتقر (NSFR) خلال الفترة من الربع الرابع من عام ٢٠١٧، وحتى الربع الثانى من عام ٢٠٢١.

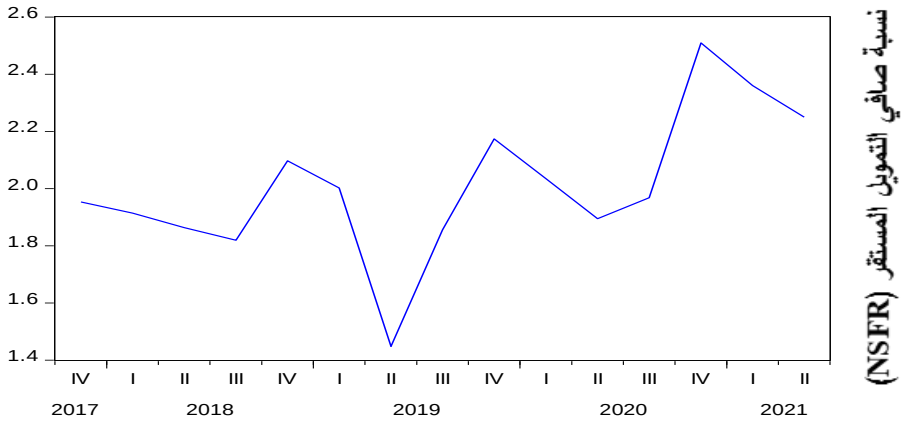

السنوات بالربع سنوي (Years by Quarterly)

يتضح من الشكل السابق ان نسبة صافى التمويل المستقر خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧ أخذه فى الإنخفاض ثم بدات ترتفع خلال الربع الاول و الثانى والثالث من عام ٢٠١٨، ثم بدات فى افنخفاض خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٨، وخلال الربع الأول والثانى والثالث من عام ٢٠١٩ بدأت فى الإنخفاض مرة أخرى ثم أخذت طريقها للإرتفاع فى الربع الرابع لعام ٢٠١٩، و خلال عام ٢٠٢٠ بدأت فى الإنخفاض مرة أخرى، أما خلال الربعين الأول و الثانى لعام ٢٠٢١ بدأت فى الإرتفاع مرة أخرى، كما يتضح لنا أنه فى المدى الطويل فإن الإتجاه العام للسلسلة متزايد بشكل ملحوظ.

كما يُظهر الشكل التالى خريطة الإتجاه لنسبة تغطية السيولة (LCR) خلال الفترة من الربع الرابع من عام ٢٠١٧، و حتى الربع الثانى من عام ٢٠٢١.

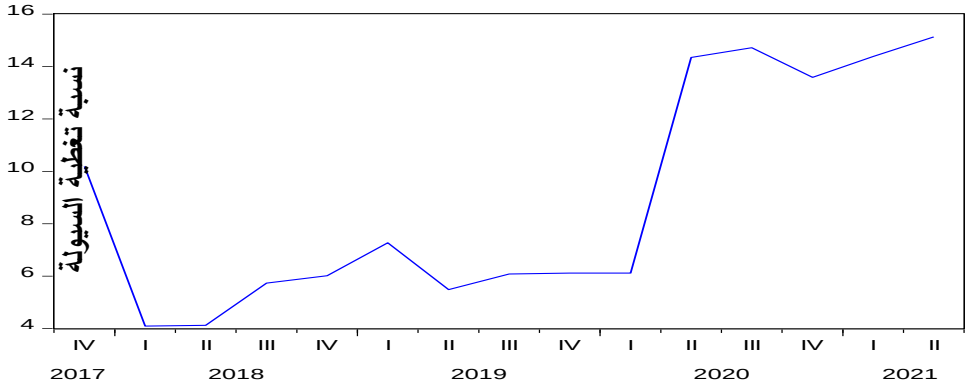

السنوات بالربع سنوي (Years by Quarterly)

يتضح من الشكل السابق أن نسبة تغطية السيولة كانت أخذة فى الإنخفاض خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧، ثم استقرت خلال الربع الأول و الثانى من عام ٢٠١٨، ثم أخذت فى الإرتفاع خلال الربع الثالث والرابع و الربع الاول من عامى ٢٠١٨، ٢٠١٩، ثم إنخفضت فى الربع الثانى من عام ٢٠١٩ ثم استقرت خلال الربع الثالث و الرابع من عام ٢٠١٩، ثم بدأت فى الإرتفاع مرة أخرى خلال الربع الأول و الثانى و الثالث من عام ٢٠٢٠، ثم بدأت فى الإنخفاض فى الربع الرابع من عام ٢٠٢٠، ثم بدأت مرة أخرى فى الإرتفاع فى الربع الأول و الثانى من عام ٢٠٢١، كما يتضح لنا أنه فى المدى الطويل أن الإتجاه العام للسلسلة متزايد بشكل ملحوظ.

كما يُعرض الشكل التالى خريطة الإتجاه لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) خلال الفترة من الربع الرابع من عام ٢٠١٧، و حتى الربع الثانى من عام ٢٠٢١.

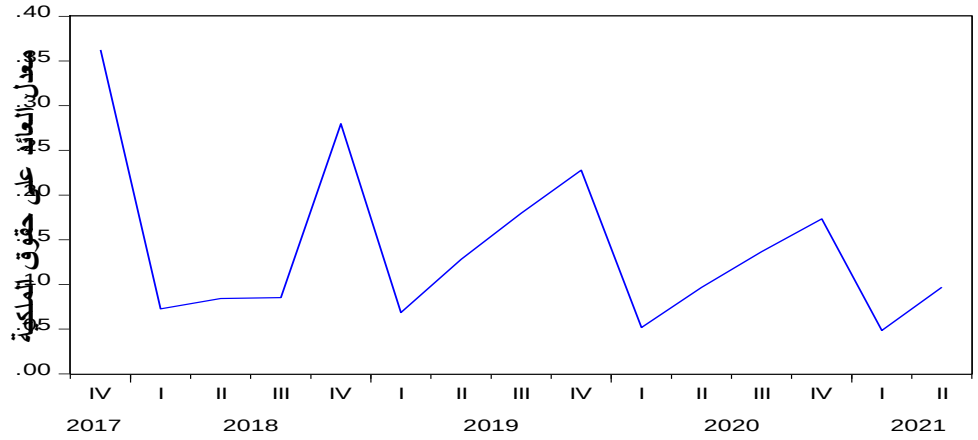

السنوات بالربع سنوي (Years by Quarterly)

يتضح من الشكل السابق إنخفاض معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٧، وأستقرت خلال الربع الول و الثانى و الثالث من عام ٢٠١٨ ثم أخذ فى الإرتفاع خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٨ ثم أخذ فى الإنخفاض فى الربع الأول من عام ٢٠١٩ ثم أخذ فى افرتفاع مرة أخرى فى الربع الثانى و الثالث و الرابع خلال عام ٢٠١٩، ثم أخذ فى الإنخفاض مرة اخرى فى الربع الأول لعام ٢٠٢٠، ثم أخذ فى الإرتفاع مرة أخرى خلال الربع الثانى و الربع الثالث و الربع الرابع خلال عام ٢٠٢٠، ثم أخذ فى الإنخفاض فى الربع الأول عن عام ٢٠٢١، و أخيراً أخذ فى الإرتفاع مرة أخرى فى الربع الثانى من عام ٢٠٢١.

٨-٣ إختبار السلاسل الزمنية بإستخدام جذر الوحدة (Unit Root Testing):

نقوم بإختبار جذر الوحدة ((Unit Root Testing الذى يقيس درجة إستقرار Stationary السلاسل الزمنية وفقاً لتحليل ديكى فولار الموسع Augmented Dickey-Fuller Test Statistic، ونجد أن جميع قيم السلاسل الزمنية الأربعة المُشار إليها سلفاً تخلو من جذر الوحدة، كما هو موضح فى جدول (٥-٣) الذى يُبين نتائج تحليل ديكى فولار الموسع.

نتائج تحليل Augmented Dickey-Fuller Test Statistic

السلسلة الزمنية	فترة الإبطاء Lag	إحصائية t	مستوى المعنوية (α)	مستوى الإستقرار
١- نسبة كفاية رأس المال (CAR)	Zero	-27.52261	0.0000	السلسلة مستقرة أخذ 1st difference للمتغير ذات Unit Root
٢- نسبة تغطية السيولة (LCR)	3	-12.70639	0.0000	السلسلة مستقرة أخذ 1st difference للمتغير ذات Unit Root
٣- نسبة صافى التمويل المستقر (NSFR)	Zero	-8.424979	0.0000	السلسلة مستقرة أخذ 1st difference للمتغير ذات Unit Root
٤- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	3	-12.96108	0.0000	السلسلة مستقرة

أخذ 1st difference للمتغير ذات Unit Root				

يتضح من الجدول السابق أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة هى: CAR، و NSFR، وLCR، و السلسلة الزمنية للمتغير التابع هو: ROE، جميعها مستقرة عند 1st Difference مع وجود الثابت Constant، وهذا يُعنى ثبات إستقرار السلاسل الزمنية فى الأجل القصير، و ذلك نظراً لأن مستوى المعنوية (α) لهم = 0.0000، وهى اقل من 0.005.

٤-٨ إختبار فروض الدراسة:

لإختبار فروض الدراسة تم الإعتماد على على أحد الأساليب إختبار النموذج وهو نموذج الإنحدار Regression Model. وقد تم إستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير التابع (ROE) وكل متغير مستقل على حدا. كما تم استخدام الإنحدار الخطي المتعدد الذي يستخدم للتعرف على تأثير المتغيرات المستقلة جميعاً على المتغير التابع (ROE) بإستخدام برنامج Eviews10.

اختبار الفرض الفرعي الأول والثاني والثالث بإستخدام تحليل الإنحدار:

الفرض الفرعي الأول: *يؤثر مدى إلتزام البنوك التجارية بمتطلبات بازل* ***III*** *بنسبة كفاية رأس المال (CAR) إيجابيًا على الأداء المالي مُقاسًا بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).*

يتم اختبار الفرض الفرعي الأول بين المتغير التابع (ROE)، والمتغير المستقل الأول (CAR) وذلك بإستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)، كما هو موضح بالجدول (٥-٤)، وعلى ذلك يظهر نموذج (OLS) صياغة النموذج المقدُر على النحو التالي:

DROE = -1.31E -19+1DCAR

تحليل الإنحدار بين (CAR) ، (ROE) بإستخدام (OLS)

Dependent Variable: **DROE**
Method: Least Squares
Date: 09/16/21 Time: 12:31
Sample (adjusted): 2 45
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.31E-19	8.20E-21	-15.94969	0.0000
DCAR	1.000000	1.40E-19	7.16E+18	0.0000

R-squared	1.000000	Mean dependent var	0.001120
Adjusted R-squared	79.80452	S.D. dependent var	0.059407
S.E. of regression	5.44E-20	Sum squared resid	1.24E-37
F-statistic	5.13E+37	Durbin-Watson stat	2.000000
Prob(F-statistic)	0.000000		

بعد إجراء تحليل الإنحدار الخطي البسيط بإستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغير التابع (ROE) والمتغير المستقل (CAR) أظهر النموذج قدرة تفسيرية عالية جداً حيث كانت قيمة معامل التحديد المصحح Adj. R^2= 1، أي أن المتغير المستقل (CAR) يفسر المتغير التابع (ROE) بنسبة 79.80 % وكانت قيمة احصائية Durbin Watson = ٢ مما يعني أن نموذج الإنحدار جيد لأن قيمة إحصائية DW = ٢ . كما سيتضح من الجدول أن قيمة P-value (القيمة الإحتمالية) Prob = 0.0000 أقل من مستوى

المعنوية (α) = 0.05 مما يعني أن نموذج الإنحدار معنوي، ويتصح من النموذج السابق وجود علاقة طردية بين نسبة كفاية رأس المال (DCAR)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (DROE).

الفرض الفرعي الثاني: *يؤثر مدى إلتزام البنوك التجارية بمتطلبات بازل III بنسبة صافي التمويل المستقل(NSFR) إيجابيًا على الأداء المالي مُقاسًا بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).*

يتم اختبار الفرض الفرعي الثاني بين المتغير التابع (ROE)، والمتغير المستقل الثاني (NSFR) وذلك بإستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)، كما هو موضح بالجدول (٥-5)، وعلى ذلك يظهر نموذج (OLS) صياغة النموذج المقدُر على النحو التالي:

DROE = 0.0023335 + 0.11568*DNSFR

تحليل الإنحدار بين (NSFR) ، (ROE) بإستخدام (OLS)

Dependent Variable: DROE
Method: Least Squares
Date: 09/16/21 Time: 12:36
Sample (adjusted): 2 45
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.002335	0.008747	0.266955	0.7908
DNSFR	0.115680	0.063315	1.827077	0.0748

R-squared	0.073629	Mean dependent var	0.001120
Adjusted R-squared	0.051573	S.D. dependent var	0.059407
S.E. of regression	0.057855	Akaike info criterion	-2.817376
Sum squared resid	0.140581	Schwarz criterion	-2.736276
Log likelihood	63.98226	Hannan-Quinn criter.	-2.787300
F-statistic	3.338210	Durbin-Watson stat	2.180901
Prob(F-statistic)	0.074800		

بعد إجراء تحليل الإنحدار البسيط بإستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغير التابع (ROE) والمتغير المستقل NSFR أظهر النموذج قدرة تفسيرية ضعيفة (منخفضة) جداً حيث كانت قيمة معامل التحديد المصحح Adj. R^2 = 0.0515 أي أن المتغير المستقل NSFR يفسر المتغير التابع بنسبة ٥ %. وكانت قيمة DW = ٢,١٨ مما يعني أن النموذج غير جيد لأن قيمة DW أعلى من ٢. كما يتضح من الجدول أن قيمة P-value (القيمة الإحتمالية) = 0.0748 أكبر من مستوي المعنوية 0.05 = (α) مما يعني أن نموذج الإنحدار غير معنوي وعليه يكون النموذج

الفرض الفرعي الثالث: *يؤثر مدى إلتزام البنوك التجارية بمتطلبات بازل III بنسبة تغطية السيولة (LCR) إيجابيًا على الأداء المالي مُقاسًا بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).*

يتم اختبار الفرض الفرعي الثالث بين المتغير التابع (ROE)، والمتغير المستقل الثالث (LCR) وذلك بإستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط(Simple Linear Regression)، كما هو موضح بالجدول (٥-6)، وعلى ذلك يظهر نموذج (OLS) صياغة النموذج المقدُر على النحو التالي:

DROE = -0.011436 + 0.002480*DLCR

تحليل الإنحدار بين (LCR) ، (ROE) بإستخدام (OLS)

Dependent Variable: DROE
Method: Least Squares
Date: 09/16/21 Time: 12:38
Sample (adjusted): 2 45
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.011436	0.014871	-0.769030	0.4462
dLCR	0.002480	0.002346	1.056889	0.2966

R-squared	0.025907	Mean dependent var	0.001120
Adjusted R-squared	0.002714	S.D. dependent var	0.059407
S.E. of regression	0.059326	Akaike info criterion	-2.767143
Sum squared resid	0.147823	Schwarz criterion	-2.686044
Log likelihood	62.87715	Hannan-Quinn criter.	-2.737068
F-statistic	1.117014	Durbin-Watson stat	2.085613
Prob(F-statistic)	0.296604		

بعد إجراء تحليل الإنحدار البسيط بإستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغير التابع (ROE) والمتغير المستقل LCR أظهر النموذج قدرة تفسيرية ضعيفة (منخفضة) جداً حيث كانت قيمة معامل التحديد المصحح Adj. R^2 = 0.0027 أي أن المتغير المستقل LCR يفسر المتغير التابع بنسبة 0.2 %. وكانت قيمة DW = ٢,٠٨ مما يعني أن النموذج غير جيد لأن قيمة DW أعلى من ٢. كما يتضح من الجدول أن قيمة P-value (القيمة الإحتمالية) = 0.2966 أكبر من مستوي المعنوية (α) = ٠,٠٥ مما يعني أن نموذج الإنحدار غير معنوي وعليه يكون النموذج DROE = -0.011436 + 0.002480*DLCR.

اختبار الفرض الرئيسي بإستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:

لإختبار الفرض الرئيسي يتم دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة جميعاً في آن واحد والمتغير التابع.

الفرض الرئيسي: *يؤثر مدى إلتزام البنوك التجارية بمتطلبات بازل III إيجابيًا على الأداء المالي مُقاسًا بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).*

يتم اختبار الفرض الرئيسي بين المتغير التابع (ROE)، والمتغير المستقلة جميعها وذلك بإستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، كما هو موضح بالجدول (٥-7)، وعلى ذلك يظهر نموذج (OLS) صياغة النموذج المقدُر على النحو التالي:

$$\mathbf{DROE} = \alpha + \hat{\beta}_1 DCAR + \hat{\beta}_2 DLCR + \hat{\beta}_3 DNSFR$$

ويظهر نموذج (OLS) لفروض الدراسة على النحو التالي:

$$\mathbf{DROE} = 1.70E^{-18} + 1 * DCAR - 3.5E^{-19} DLCR + zero * DNSFR$$

ملخص نتائج الدراسة القياسية

الفروض	العلاقات	P-Value	معنوية الاختبار	قبول أو رفض الفرض
الفرض الرئيسي	DROE ← متطلبات بازل III	0.0000	معنوي	قبول
الفرض الفرعي الأول	DROE ← DCAR	٠,٠٠٠١	معنوي	قبول
الفرض الفرعي الثاني	DROE ← DNSFR	1	غير معنوي	رفض
الفرض الفرعي الثالث	DROE ← DLCR	0.0001	معنوي	قبول

جدول(٥-٨) ملخص لنتائج اختبارات مشاكل القياس

مشاكل الإقتصاد القياسي	نوع الاختبار	البنوك التجارية (التقليدية)	
		النتائج	العلاج
Stationarity	Unit Root Testing	كانت كل المتغيرات تحتاج إلى Stationarity	أخذ 1st difference للمتغيرات ذات Unit Root
Autocorrelation	Durbin Watson	النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي حيث أن قيمة إحصائية الاختبار d* = 1.77 وهي قريبه من القيمة المعيارية = ٢	لا نحتاج لعلاج حيث أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي Durbin Watson
Multicollinearity	Varianc Inflation Factor "VIF"	يتضح لنا أن جميع معاملات تضخم التباين VIF جميعها أقل من القيمة المعيارية 10 VIF > 10 لكل المتغيرات	بالتالي يخلو النموذج من مشكلة الامتداد الخطي المتعدد
Heteroscedasticity	White Test	نظرًا لأن Chi²cal. أقل من Chi²tab إذًا ٧,٨ < 5.82	بالتالي نجد أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين

٨-٥ إختبار السببية:

الهدف من إجراء إختبار السببية هو التحقق من وجود علاقة سببية من المتغيرات في الأجل القصير.

والجدول التالي يوضح اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة:

العلاقة السببية	اتجاه العلاقة السببية	احصائية F	القيمة الإحتمالية Prob
١- بين ROE، CAR	DROE←DCAR DCAR ←DROE	0.34870 1.92403]	0.8429 0.01313
٢- بين ROE، NSFR	DROE← DNSFR DNSFR←DROE	3.94180 2.12380	0.0043 0.0795
٣- بين LCR، ROE	DROE ← DLCR DLCR ← DROE	0.3487 1.92403	0.8429 0.01313
٤- بين ROE، NSFR، LCR	DROE ← DNSFR DNSFR←DROE DROE← DLCR DLCR ← DROE	3.940180 2.12380 0.34870 1.92403	0.0043 0.0795 0.8429 0.1313
	DNSFR← DLCR DLCR ← DNSFR	0.74033 0.9872	0.5717 0.9821
بين ROE، NSFR، LCR، CAR	DROE ← DNSFR DNSFR ←DROE DROE ← DLCR DLCR← DROE	3.94180 2.12380 0.34870 1.92403	0.0043 0.0795 0.8429 0.1313

العلاقة السببية	اتجاه العلاقة السببية	احصائية F	القيمة الإحتمالية Prob
	DROE ← DCAR	0.48710	0.7452
	DCAR ← DROE	1.30261	0.2707
	DNSFR ← DLCR	0.74033	0.5717
	DLCR ← DNSFR	0.19872	0.9821
	DNSFR ← DCAR	1.36341	0.2483
	DCAR ← DNSFR	1.46019	0.2161
	DLCR ← DCAR	0.07239	0.9900
	DCAR ← DLCR	1.36670	0.2681

وتشير نتائج التقدير للعلاقة السببية في الأجل القصير في الجدول السابق أن العلاقة السببية الوحيدة بين DROE، DNSFR وهذا يعني أن ROE تسبب DNSFR، DNSFR تسبب DROE اما باقي العلاقات من DCAR، DROE، DLCR، DROE، DNFR، DLCR، DROE، DROE، DCAR، DLCR، DNSFR علاقات غير سببية طبقاً لمفهوم جرانجر هذا يتوافق مع راي جرانجر.

٩- مناقشة النتائج التوصيات والبحوث المستقبلية المقترحة

٩-١ مناقشة النتائج

تناولت الدراسة فى الشق الأول منها الإطار المفاهيمى من خلال عرض و تحليل الدراسات المالية والمصرفية ، كما تناولت أيضاً الشق التطبيقى من خلال إستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية ، و خلصت الدراسة إلى عدة نتائج بشقيها المفاهيمى و التطبيقى ، ويمكن بلورة هذه النتائج على النحو التالى :

- إتفاقية بازل III تساعد البنوك على التعافى من أثار الأزمات المالية ، و خاصة – البلدان النامية ، و ذلك من خلال جودة قاعدة رأسمالية أفضل ، تحديد حد أدنى من متطلبات السيولة للقطاعات المصرفية .
- أكد صندوق النقد الدولى على أهمية تطبيق البنوك لإتفاقية بازل III ، بعد كشف الأزمة المالية العالمية عن العديد من نقاط الضعف فى عمليات إدارة المخاطر ، وتورط البنوك الكبرى فى تقديم تسهيلات إئتمانية بدون دراسة متعمقة كافية
- هناك دور حيوى لمعايير إتفاقية بازل III فى القطاع المصرفى و الإقتصاد ككل ، ويتمثل فى معيارين هما : معيار نسبة كفاية رأس المال (CAR) ، معيار نسب السيولة الجديدة ، و تنقسم إلى نسبة صافى التمويل المستقر (NSFR) ، نسبة تغطية السيولة (LCR) ، حيث ان إتفاقية بازل III تُعزز من حل مشكلة إفلاس البنوك ، كما تُعزز القدرات التنافسية للبنوك ، لابد من ضرورة إدارة للمخاطر فعالة .
- تم إعادة هيكلة متطلبات راس المال التنظيمى وفقاً لإتفاقية بازل III مقارنة بما ورد فى إتفاقية بازل II ، حيث قامت إتفاقية بازل III بإلغاء الشريحة الثالثة (Tier 3) ، كما قامت الإتفاقية بإدخال تغييرات على البنود المكونة لكل من الشريحتين ((Tier1,Tier2) .
- زيادة نسبة الشريحة الأولى (Tier 1) من رأس المال التنظيمى من ٢ % وفقاً لإتفاقية بازل II إلى 4.5% وفقاً لإتفاقية بازل III ، و الهدف الرئيسى من هذه الزيادة تحسين جودة قاعدة رأس المال
- تم إضافة هامش حماية من رأس المال الأساسى للأسهم العادية (عالى الجودة) ليصل نسبته إلى 2.5% ، و هناك بعض البنوك تجاوزت هذه النسبة ، هذا يعتبر إلتزام كامل بهذا الهامش فى بعض البنوك التجارية المصرية .

- وفقاً لإتفاقية بازل III نجد أن إجمالى رأس المال التنظيمى أرتفع من ٨٪ إلى 10.5% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر عام ٢٠١٩ .
- فيمايتعلق بنسب السيولة الجديدة ، نجد أن متطلبات بازل III أوضحت أن هناك نسبتى للسيولة هما : نسبة تغطية السيولة (LCR) و تهدف إلى التأكد من إحتفاظ البنوك بجزء اكبرمن أصولها كسندات سائلة عالية الجودة غير الخاضعة لأى قيود أو رهونات و التى يمكن تحويلها إلى نقد لإستيفاء الإحتياجات من السيولة ، مما يقلل من كمية القروض المصرفية ، و يزيد من سعر الفائدة على القروض المصرفية و بمعنى أخر تركز نسبة تغطية السيولة على مرونة البنك على المدى القصير خلال فترة أزمة السيولة . ويعرّف نسبة صافى التمويل المستقر(NSFR) على أنه مبلغ التمويل المستقر المتاح، بالنسبة إلى مبلغ التمويل المستقر المطلوب، إذ يتعين على البنك الاحتفاظ بنسبة تعادل أو تزيد على ١٠٠ في المئة بجميع الأوقات، فهى بمثابة مؤشر سيولة رئيسى ، ، فإن الهدف من هذه النسبة، يتمثل في تقليل مخاطر التمويل خلال فترة زمنية أطول، عن طريق مطالبة البنوك بتمويل أنشطتها بمصادر تمويل مستقلة على نحو كافٍ. كما لها تأثير إيجابى على الإستقرار المالى فى البنوك التجارية المصرية ، كما انها تُقلل من التأثير السلبى لضعف أداء محافظ القروض ، و كذلك معدلات نمو القروض المصرفية .
- أن الإمتثال و الإلتزام بقواعد معايير السيولة الجديدة وفقاً لمتطلبات بازل III سيكون لها أثار مفيدة على السياسات المالية و المصرفية التى تهدف إلى زيادة الإقراض المصرفى ، كما أنها مفيدة ضد مخاطر التقلبات فى الدورات الإقتصادية .
- إن إتفاقية بازل III بعد تطبيقها تقوم بحل مشكلة نقص السيولة فى البنوك التجارية ، نظراً لعدم قلق المُودعين و غيرهم من الدائنين كما حدث من قبل أثناء الأزمة المالية العالمية فى ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ .
- ركزت لجنة بازل الدولية وفقاً لمقررات بازل III على ثلاث نسب هى : نسبة كفاية رأس المال (CAR)، نسبة صافى التمويل المستقر (NSFR)، و نسبة تغطية السيولة (LCR) ، فمن خلال تحليل البيانات للبنوك محل الدراسة ، نجد أن البنوك التجارية المصرية تحتفظ فى المتوسط بنسبة كفاية راس مال 21.3% ، و نسبة صافى التمويل المستقر 168.52% أى مايزيد بكثير عن ١٠٠٪ ، و هى الحد الأدنى من النسبة المطلوبة بحلول عام ٢٠١٩ ، و أخيراً نجد أن نسبة تغطية السيولة فى المتوسط تبلغ 517.70% ، وتشير تلك النسب أن البنوك التجارية المصرية محل الدراسة تلتزم إلتزام كامل بمعايير إتفاقية بازل III الدولية ، ممايعكس قوة السياسات المُتشددة من قبل البنك المركزى المصرى لتحقيق الإلتزام بمتطلبات بازل III .
- أن التحول إلى تطبيق إتفاقية بازل III يتطلب وقت كافى للإنتقال ، و يستلزم فى البداية إصلاح الميزانيات العمومية للبنوك غير الملتزمة .
- فيما يتعلق بتأثير متطلبات بازل III و هى : نسبة كفاية رأس المال (CAR)، نسبة صافى التمويل المستقر (NSFR)، و نسبة تغطية السيولة (LCR) على الأداء المالى للبنوك التجارية ، خلُصت الدراسة إلى أن :
- لايوجد إتفاق تام بين الدراسات السابقة على مقياس الأداء المالى للبنوك ، فتعددت مقاييس الأداء المالى للبنوك ، و منها معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، معدل العائد على إجمالى الأصول (ROA)، الإيرادات قبل الفائدة و الضريبة (EBIT) ، و هناك بعض الدراسات أستخدمت عدة مقاييس للأداء المالى و ليس مقياس واحد .
- تباينت نتائج تاثير نسبة كفاية راس المال (CAR) على الأداء المالى للبنوك مُقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ، فنجد أن هناك بعض الدراسات خلُصت إلى وجود تأثير إيجابى ، فى حين أن البعض الأخر توصل إلى تأثير عكسى ، هذا يرجع إلى إختلاف بيئة الدراسة، إختلاف عينة مجتمع الدراسة، و إختلاف طبيعة نشاط البنوك.

- توصلت الدراسات المصرفية إلى وجود تأثير إيجابى بين نسبتى السيولة معاً والأداء المالى ، فى حين أن تأثير نسبة تغطية السيولة (LCR) بمفردها كان لها تأثير ضئيل على الأداء المالى للبنوك .

٩-٢ التوصيات

تعكس النتائج التى توصلت إليها الدراسة الحالية بعض الدلالات و التوصيات التطبيقية و البحثية ، و التى يمكن أن تساعد كلٍ من القائمين على إدارة البنوك و متخذى القرارات داخل القطاع المصرفى المصرى على تطوير المجال البحثى فى مجال الرقابة على البنوك . وتوصلت البحث إلى مجموعة من التوصيات، وهى كمايلى :

ضرورة تأكد البنوك المركزية من إمتلاك البنوك التجارية لعملية شاملة لإدارة المخاطر من خلال مجلس إدارة فعال للتعرف على جميع المخاطر المالية والتحكم فيها أو التخفيف منها فى الوقت المناسب ، و تقييم مدى كفاية راس المال والسيولة الجديدة ، أضف إلى ذلك ضرورة الإمتثال والإلتزام بالقواعد و اللوائح التنظيمية عن طريق تعيين شخص يُسمى بـ (مسئول الإلتزام)، ووضع له توصيف وظيفى يتمتع بالإستقلالية للتأكد من الإلتزام بالقوانين و القواعد و التعليمات الرقابية فضلاً عن سياسات و اجراءات البنك.

كما توصى الدراسة بضرورة قيام البنك المركزى المصرى بإنشاء إدارة فعالة الغرض منها الإفصاح عن القوائم المالية للبنوك ، و خاصةٍ البنوك غير المُدرجة فى بورصة الأوراق المالية المصرية ، لكى تُساعد ذلك الباحثين فى عمل دراسات مقارنة الهدف منها تحسين الإستقرار المالى فى القطاع المصرفى المصرى.

و كذلك توصى الدراسة بضرورة الإفصاح المبكر و تطبيق سياسات مصرفية مُحددة ومعروفة عن البيانات و المؤشرات المالية للبنك ، مما يعزز القدرة على التنبوء بالأوضاع المستقبلية ، حتى تتمكن البنوك المصرية من إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة قبل تفاقم الوضع ، حتى تبنى الميزة التنافسية من خلال تفوقها على منافسيها .

كما توصى الدراسة بضرورة الإهتمام بتصميم و تنظيم برامج و دورات تدريبية للمتخصصين فى مجال البنوك التجارية و كذلك عقد مؤتمرات سواء المحلية أو الدولية فى مجال التقييم و الرقابة على البنوك ، و إعداد ورش عمل لتثقيف المصرفيين من أجل رفع مستوى مهاراتهم وتنمية قدراتهم الفنية القادرة على تحقيق نظام رقابى فعال يعمل بكفاءة و فاعلية ، و ضرورة وجود تكنولوجيا متقدمة

كما يجب أيضاً على إدارة البنوك تعزيز فهم ووعي لوائح بازل، والفوائد المتوقعة، والموارد المطلوبة، بالإضافة إلى مراجعة إجراءات التنفيذ من قبل كل من البنك المركزي والبنوك التجارية لضمان الكفاءة وتقليل الأخطاء إلى أدنى حد ممكن.

يجب على البنك المركزى المصرى و البنوك المقيدة فى بورصة الأوراق المالية وضع إستراتيجية واضحة و فعالة ، و أيضاً وضع خطط مستقبلية للتنبؤ بالأزمات المالية و الإقتصادية لضمان كفاءة القطاع المصرفى المصرى و تعزيز الإستقرار المالى و المصرفى .

بالإضافة إلى أنه يجب أن تتضمن سياسة إدارة مخاطر السيولة نظم و طرق قياس مخاطر السيولة داخل و خارج الميزانية مع التأكيد على وضع حدود لمخاطر السيولة بكافة العملات تتفق مع استراتيجية العمل وحجم المخاطر الكلية.

كما يوصى البحث بأنه يجب إلتزام الإدارة العليا بالبنك بمراقبة مخاطر السيولة بشكل دورى ومنتظم بما يضمن وجود سيولة كافية لدى البنك، و أيضاً وجود نظام رقابة داخلية (Internal Controlling System) كافى لدى البنك يضمن فاعلية عملية إدارة مخاطر السيولة .

قيام البنوك بوضع خطة طوارىء مُصدق عليها يتم الإستعانة بها فى حالة تعرض البنك لتراجع مفاجىء وطارىء فى مستوى السيولة لديه، حيث تتضمن الخطة وضع سياسات واجراءات فعالة، على أن يتم تحديثها أول بأول للتاكد من فعاليتها.

وأخيراً يتعين على البنوك الإفصاح عن معلومات تتعلق بوضع السيولة وأطر إدارة مخاطر السيولة لديه للأطراف المعنية على أساس دورى حتى يتسنى لتلك الأطراف ذات الصلة أن تحكم على سلامة أوضاع السيولة

٩-٣ البحوث المستقبلية المقترحة

بناءاً على ماتوصل إليه البحث بالنتائج و التوصيات، يعتقد الباحث بأهمية البحث مستقبلاً فى بعض المجالات ذات الصلة، و تتمثل أهمها فيما يلى: -

- أثر التحول الرقمى فى البنوك التجارية على الإلتزام بمتطلبات بازل III – دراسة تجريبية
- قياس مدى إلتزام القطاع المصرفى بمتطلبات بازل III (مُقاسة بالرفع المالى) على الأداء المالى (مُقاسة بربحية السهم الواحد EPS) – دراسة تطبيقية.
- مُحددات متطلبات بازل III فى البنوك الإسلامية – إجراء تحليل مقارن بين البنوك الإسلامية المصرية و بنوك الوطن العربى .
- قياس مدى إلتزام البنوك المتخصصة بمبادىء بازل III و أثرها على الأداء المالى – دراسة تجريبية.
- بازل III ، بازل V بين النظرية و التطبيق – إجراء تحليل مقارن بين البنوك التقليدية والإسلامية .

المراجع

المراجع العربية

١. البنك المركزي المصري (٢٠١٦)، التعليمات الرقابية بشان إدارة مخاطر السيولة وفقا لمقررات بازل III نسبتي تغطية السيولة LCR وصافي التمويل المستقر NSFR، القاهرة، ٢٠يوليو.

١. النجار، أحمد (٢٠٠٨)، الأزمة المالية الأمريكية والعالمية، سلسلة كراسات الأهرام الاستراتيجية، القاهرة، نوفمبر، العدد (١٩٤)، ص ١٦-١٧.

٢. صالح، مفتاح، ورحال، فاطمة، ٢٠١٣، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفى الإسلامى، أستنطبول، تركيا: المؤتمر العلمى التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامى.

٣. اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٤، " اتفاقية بازل III "

٤. عبد العال، رانيا عبد الحليم رضا، ٢٠١١، "تقييم خطة البنك المركزى المصرى فى تحسين أداء الجهاز المصرفى خلال الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨" رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإقتصاد، جامعة عين شمس.

٥. النجار، حسين حسن رؤوف، ٢٠١٢، "تحديث القطاع المصرفى المصرى فى ظل بازل II،III"، ابحاث المسابقة البحثية الثالثة للمعهد المصرفى المصرى

المراجع الأجنبية

1. Abusharba, M.T, Triyuwono, I, Ismail, M. and Rahman, A., (2013).
2. Akhtar, M. F., Ali, K., and Sadaqat, S. (2011). Liquidity risk management: a comparative study between conventional and Islamic banks of Pakistan. Interdisciplinary Journal of Research in Business, 1(1), 35-44
3. Al-Sabbagh, N. M., and Magableh, A. H (2004). Determinants of capitaladequacy ratio in Jordanian banks Master thesis, Yarmouk University.Irbid, Jordan. 30 March
4. Al-Tamimi, K.A.M. and Obcidat, S.F., (2013). Determinants of Capital Adequacy in Commercial Banks of Jordan an Empirical Study. International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, 2(4), pp.44–58.
5. Ansary, O, El-Masry, A and Yousry, Z. (2016). The Determinants of Capital Adequacy Ratio in MENA Region Islamic Banks vs Conventional Banks,19th Eurasia Business and Economic Society (EBES) conference, Istanbul,May 26-28, Istanbul Technical University. 885-908., Volume: II, pages 885-908

6. Ashraf, D., Rizwan, M.S. and L'Huillier, B., (2016). A net stable funding ratiofor Islamic banks and its impact on financial stability: An international investigation. Journal of Financial Stability, 25, pp. 47–57.
7. Aspal Parvesh Kumar, N.A., (2014). An Empirical Analysis of Capital Adequacy in the Indian Private Sector Banks. American Journal of ResearchCommunication, 2(11) ,pp.28-35.
8. Baltagi, B. H. (Ed.). (2014). The Oxford handbook of panel data. OxfordHandbooks.
9. Banerjee, Gaurango, Shekar .S, Abhiman .D, and Kalidas. J, 2006, "Factors affecting bank capital market risk: Evidence from India", http://www.ssrn.com,19/5/2018.
10. Bank of International Settlements. (2010). Assessing the macroeconomic impact of the transition to stronger capital and liquidity requirements.
11. Bank, F.R., (2003). Capital Standards for Banks: The Evolving Basel Accord. Federal Reserve Bulletin.
12. Bateni, L., Vakilifard, H. and Asghari, F., (2014). The Influential Factors on Capital Adequacy Ratio in Iranian Banks. International Journal of Economics and Finance ,6(11) ,pp. 108 - 116.
13. BCBS (2010). An assessment of long-term economic impact of stronger capital and liquidity requirements. Basel, Switzerland: Bank for International Settlements.
14. BCBS, (200٤). The New Basel Capital Accord: an explanatory note. Bank for International Settlements, (January), pp.1 -14.
15. BIS, (1988). International Convergence of Capital Measurement and Capital standards ,Bank for International Settlement (July). Available on (BIS) website (http//:www.BIS.org) accessed on 15/6/2018.
16. BIS, (2004). International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards ,Bank for International Settlement (June). Available on (BIS) website (http//:ww.BIS.org) accessed on 12/5/2018.
17. BIS, (2006). Basel II: International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards: a Revised Framework, Comprehensive Version (June). Available on (BIS) website (http://www.BIS.org) accessed on 12/5/2018.
18. BIS, (2011). Basel Committee : Basel III : A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for InternationalSettlement (June). Available on (BIS) website (http://www.BIS.org) accessed on 27/4/2018.
19. BIS, (2013). Basel Committee on Banking Supervision. Basel III: The liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools. Bank for International Settlements .Available on (BIS) website (http://www.BIS.org) accessed on 277/4/2018.
20. BIS, (2014). Basel Committee on Banking Supervision: A brief history of the Basel Committee. Bank for International Settlement Paper, (October), p.14.Available on (BIS) website (http://www.BIS.org) accessed on 27/5/2018.

21. Bokhari, I.H., Ali, S.M. and Sultan, K., (2012). Determinants of Capita Adequacy Ratio In Banking Sector: An Empirical Analysis From Pakistan, Ijaz Hussain Bokhari .Academy of Contemporary Research Journal, 2(1), pp.1-9.
22. Boucinha, M. and Ribeiro, N., (2007). The Determinants of Portuguese Banks' Capital Buffers. Financial Stability Report, pp. 153-165.
23. Bulletin, I.F.,(2016). Islamic Finance Bulletin March 2016. Center of Research Excellence for Islamic Banking and Finance, (March).
24. Bushi, D. (2016). THE IMPACT OF MARKET RISK IN CAPITAL, ADEQUACY RATIO IN ALBANIA, International Journal of Economics, Commerce and Management, IV (6) ,pp.693 - 700.
25. Determinants of Capital Adequacy Ratio (CAR) in Indonesian Islamic Commercial Banks. Global Review of Accounting and Finance, 4(1), pp. 159-170.
26. Dreca, N., (2013). Determinants of Capital Adequacy Ratio In Banking Sector Bosnian Banks, International University of Sarajevo, Dumlupinar' Universities Sosyal Bilimler Dergisi EYİ 2013 Özel Sayısı, p 149 – 162.
27. El -Ansary, O.A., (2009). Determine the factors that affect Capital Adequacy Ratio in Egyptian commercial Banks Accounting Management, and Insurance Magazine ,72.
28. El Massah, S., and Al-Sayed, O. (2015). Banking sector performance: Islamic and conventional banks in the UAE. International Journal of Information Technology and Business Management, 36(1), 69-81.
29. El-Ansary, O.A. and Hafez, H.M., (2015). Determinants of Capital Adequac Ratio: an Empirical Study on Egyptian Banks. Corporate Ownership and Control, 13(1) ,pp.806 - 816.
30. Elsiefy, E., (2013). Determinants of profitability of commercial banks in Qatar , International Journal of economic and management Sciences, 2(11), pp.108- 142.
31. Hassan, M. K., Unsal, O., and Tamer, H. E. (2016). Risk management and capital adequacy in Turkish participation and conventional banks: A comparative stress testing analysis. Borsa İstanbul Review, 16(2), 72-81. Available at : http://www.bis.org/publ/bcbs238.htm.
32. Ini, S. U. & Eze, O. R. (2018). Effect of capital adequacy requirements on theprofitability of commercial banks in Nigeria. International Research Journal of Finance and Economies, 16(5), 80-89
33. Islamic Financial Services Board, (2015). Islamic Finance for Asia : Development ,Prospects, and Inclusive Growth, Available on (IFSB) website) (http://www.if.org/) accessed on 15/1/2018.
34. Islamic Financial Services Board, (2015b). Islamic Financial Services Industry Stability Report 2015, Available on (IFSB) website (http://www.ifsb.org) accessed on 15/1/2018.
35. Kajola, S .U. Olabisi, J., Babatolu and Agbatogun (2018). Determinants of profitability in Nigerian listed deposit money banks. Journal of Economics and Business Research, 24(1), 89-108.

36. Kajola, S. O., Sanyaolu, W. A., Alao, A. and Ojunrongbe, O. J. (2019). Liquidity and profitability: Evidence from the Nigerian Banking Sector. Accounting and Taxation Review, 3(2), 1-12.
37. Karim, M. A., Hassan, M. K., Hassan, T., and Mohamad, S. (2014). Capital dequacy and lending and deposit behaviors of conventional and Islamic banks. Pacific-Basin Finance Journal, 28, 58-75.
38. Karim, MA., Hassan, M.K. and Hassan, T. and Mohamed, S., (2014). Capital adequacy and lending and deposit behaviors of conventional and Islamic banks. Pacific Basin Finance Journal, 28, pp.58–75.
39. Manlagnit, M. C. V. (2015). Basel regulations and banks' efficiency: The case of the Philippines. Journal of Asian Economics, 39, 72–85.
40. Masood, U., and Ansari, S. (2014). Determinants of Capital Adequacy Ratio (CAR) A perspective From Pakistani Banking Sector. International Journal of Economics ,Commerce and Management, IV, (7), pp. 247-273.
41. Nuviyanti and Anggono, A, (2014). Determinants of Capital Adequacy Ratio (CAR) In 19 Commercial Banks(Case Study: Period 2008 - 2013). Journal of Business and Management, Vol. 3, No. 7, pp. 752 – 764.
42. Ozili, P. (2015). Determinants of bank profitability and Basel capital regulation: empirical evidence from Nigeria, Research Journal of Finance and Accounting, (2), 124 – 131.
43. Polat, A., and Al-khalaf, H. (2014). What Determines Capital Adequacy in the Banking System of Kingdom of Saudi Arabia? A Panel Data Analysis on Tadawul Banks, Journal of Applied Finance and Banking, 4(5), pp.27 - 43.
44. Retrieved from http://www.bis.org/list/basel3/index.htm
45. Shingjergii, A. and Hyseni, M. (2015). The determinants of capital adequacy ratio in Albanian banking system during 2007-2011, International Journal of Economics ,Commerce and Management, 3(1), 1 – 10.
46. Suppia, N.M.I. and Arshad, N.C. (2019), "Bank specific characteristics and profitability of Islamic and conventional banks in Malaysia", International Journal, Vol. 4 No. 1, pp. 39-53.
47. Swamy, V. (2015). Capital and liquidity requirements: Impact on bank lending spreads. International Journal ofBanking, Accounting, and Finance, 6(1), 53–72. https://doi.org/10.1504/IJBAAF.2015.070508
48. Yousry, Z. (2016). Factors Influencing Capital Adequacy Ratio in MENA Region Islamic Versus Conventional Banks, Master Thesis, Faculty of Commerce, Cairo University.